الفصل الثاني

الإطار المعرفي للشركات المحلية والشركات الأجنبية

تمهيد

تلعب التغييرات المتواترة على المستويين المحلي والعالمي الدور الأكبر في تفاقم تشعّب مسألة التنمية. وتبدو مسألة العولمة واستتباعاتها المرئية (الظاهرة) وغير المرئية (الخفية) شديدة التأثير في هذا المستوى ومن ثمة شديدة الجاذبية في مجمل الاختصاصات المهتمة بمسألة التنمية. ولكن في المقابل تبدو كذلك مسألة المحلي أكثر رهاناً وتحدّياً من أي وقت مضى وخاصة في العلوم الإنسانية، حيث يبحث هذا الفصل الإطار المعرفي للشركات المحلية والشركات الأجنبية، وذلك من خلال تناول مبحثين حيث تناول الباحث في المبحث الأول الشكل القانوني للشركات المحلية والأجنبية بينما تناول في المبحث الثاني عوامل جذب الشركات الأجنبية من خلال التطرق إلى عوامل جذب المستثمرين الأجانب بشكلٍ عام، وعوامل جذب الشركات الأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك على النحو التالي.

- **المبحث الأول: الشكل القانوني للشركات المحلية والأجنبية.**
- **المبحث الثاني: عوامل جذب الشركات الأجنبية.**

المبحث الأول

الشكل القانوني للشركات المحلية والشركات الأجنبية

إن العديد من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، تعمل باستمرار على تعديل وتكييف أطرها القانونية لخلق ظروف أكثر جاذبية للمستثمرين، وبالمثل فإن المزيد والمزيد من البلدان تفتح حدودها للتجارة والتدفق الحر لرأس المال، ويرجع ذلك إلى المنافسة الشديدة بين الاقتصادات النامية لجذب رأس المال الأجنبي، مما يعني أنه بدون إطار قانوني اقتصادي واجتماعي وملائم لا يمكن جذب رأس المال الأجنبي المباشر.

ومن الجدير بذكره كان القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية سارياً على الشركات التجارية التي يوجد مقرها الرئيسي أو فروعها أو مكاتبها في دولة الإمارات، باستثناء بعض الأحكام المعدلة بالمرسوم الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٨، وكذلك القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية.

ولقد تم تعديل القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ من خلال إصدار **مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١** بشأن الشركات التجارية، والذي يسري على الشركات الأجنبية في الدولة[٢٦]، والشركات المؤسسة في المناطق الحرة بالدولة التي لا تسمح قوانينها بالسماح لها بالعمل خارج

[٢٦] نصت لمادة رقم (٣) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١م بشأن الشركات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة:" من القانون على أن تسري أحكام هذا القانون واللائحة والنظام الأساسي والقرار للشركات التجارية المؤسسة بالدولة، كما تسري أحكام هذا القانون المتعلقة بالشركات الأجنبية والقرارات واللوائح الصادرة تنفيذاً لهذا القانون على أنشطة الشركات الأجنبية في هذه الدولة أو إنشاء فروع ومكاتب تمثيلية في هذه الدولة".

المنطقة الحرة فيها[٢٧]؛ غايةً في تعزيز تنمية القدرات الوطنية والمكانية الاقتصادية عبر تنظيم الشركات بما يتماشى مع المتغيرات العالمية[٢٨]، سيما المتعلقة بقواعد الحوكمة.[٢٩]

كما تناول المرسوم بموجب المادة (٦) بالإضافة إلى البنوك والشركات المالية وشركات الاستثمار المالي وشركات الصرافة، أصدر الوزير قرارًا بوضع إطار عام لحوكمة الشركات المساهمة الخاصة التي يزيد عدد مساهميها عن ٧٥ مساهمًا. أما بالنسبة للشركات المساهمة العامة، فيصدر مجلس إدارة الهيئة قرارات الحوكمة الخاصة بها، كما تنص على أن مجلس إدارة الشركة أو مديرها، حسب مقتضى الحال، هو المسؤول عن تطبيق قواعد ومعايير الحوكمة، وبناء على ذلك فقد منح المرسوم الوزارة أو الهيئة وفق سلطتها في تقدير الغرامة في حال مخالفة الرؤساء أو أعضاء مجالس الإدارات ومديريها ومدققي الحسابات بشرط ألا تتجاوز الحد الأقصى والمقدر بعشرة ملايين درهم[٣٠].

ويعرّف المشرع الإماراتي الشركة في المادة (٨) من قانون الشركات التجارية على أنها عقد يلتزم بموجبه شخصان أو أكثر بالمشاركة في مشروع اقتصادي يهدف إلى تحقيق ربح، ويوضح المشرع قواعد حوكمة الشركات، وحماية حقوق المساهمين والشركاء، ودعم الاستثمار، وتعزيز المسؤوليات، وكاستثناء من الفقرة (١) من هذه المادة، يجوز تأسيس شركة أو يجب أن يمتلكها شخص واحد بموجب هذا القانون،

---

[٢٧] تؤكد المادة (٥) من من مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١م بشأن الشركات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة على ألا تسري أحكام هذا القانون على الشركات المؤسسة في المناطق الحرة بالدولة، والمذكورة تحديدًا في قوانين أو لوائح المنطقة الحرة، باستثناء أنه يجوز لهذه الشركات، إذا كانت قوانينها أو أنشطتها تسمح لها بالعمل خارج المنطقة الحرة بالدولة، حينها تخضع الأنشطة الخارجة عن قواعد المنطقة الحرة لأحكام هذا القانون.

٢٨ نص المادة رقم (٢) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١م بشأن الشركات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة:" يهدف هذا القانون إلى تعزيز تنمية بيئة الأعمال والقدرة الوطنية والمكانة الاقتصادية من خلال تنظيم الشركات بما يتماشى مع المتغيرات العالمية، لا سيما تلك المتعلقة بتنظيم قواعد الحوكمة وحماية حقوق المساهمين والشركاء ودعم تدفق رأس المال، كالاستثمار الأجنبي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات"

٢٩ انظر مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

[٣٠] نص المادة (٧) فقد تضمنت قرارات إدارة الحوكمة بموجب البند (١) من المادة (٦) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وتتمتع كل شركة مسجلة في الدولة بجنسيتها الخاصة، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن الشركة تتمتع بالحقوق المحفوظة للمواطنين فقط.

وفي ذات الصدد يجب أن يتبع اسم الشركة عبارة (شركة خاصة من شخص واحد محدودة بالأسهم) ما لم يتعارض ذلك مع طبيعتها، فلا يجوز الاكتتاب العام في الشركة الخاصة المقيدة بالأسهم المنصوص عليها في هذا القانون ويجب الاكتتاب فيها بالكامل. بشرط ألا يقل رأس المال عن خمسة ملايين درهم. وتنطبق نفس القواعد على المساهمة العامة، باستثناء الاكتتاب العام، والذي يمكن تحويله إلى شركة مساهمة عامة.

وتنص المادة (٢٦٠) من القانون على أنه يتعين على الشركات المساهمة الخاصة الاحتفاظ بسجل للمساهمين وأسماء المساهمين وعدد الأسهم وسجل لأية أعمال حدثت.

فضلاً عن الفصل الأول والذي بموجبه عرض تأسيس الشركات ذات المسئولية المحدودة، حيث نصت المادة ٧١ على أن الشركة ذات المسئولية المحدودة هي شركة لا يقل عدد الشركاء فيها عن إثنين ولا يزيد عن (خمسين) شخصًا، وكل منهم مسئول أمامه وحده، ويمكن لأي شخص، سواء كان مواطنًا إماراتيًا أو غير ذلك سواء أكان طبيعيًا أو قانونيًا، في إنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة وامتلاكها.

فيما عدا نطاق المساهمة في رأس المال المنصوص عليه في النظام الأساسي للشركة، لا يلتزم مستثمر الشركة بأي التزام، وتسري الأحكام التي تنطبق على الشركة ذات المسؤولية المحدودة المنصوص عليها في هذا القانون ما لم تتعارض مع طبيعتها، وتوصف بأنها شركة ذات مسئولية محدودة تبين مقدار رأس مالها تتكون مساهمة رأس المال من حصص متساوية القيمة، ويوزع الربح والخسارة حسب النسبة المتفق عليها بين الشركاء، والتي لا يشترط أن تكون مساوية لمساهمة رأس المال.

يتولى الحوكمة واحد أو أكثر من المديرين المنتخبين بشروط من بين الشركاء أو غيرهم، ويتم عقدهم من قبل مجلس الإدارة، ويوضح قانون الشركات الإماراتي أنه إذا كان عدد الشركاء الإضافيين أقل من سبعة، فيجب تعيين مجلس إشرافي مكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، وعليه لا يجوز للشركة تعديل العقد أو زيادة رأس المال أو تخفيضه إلا بموافقة عدة شركاء يمثلون ثلاثة أرباع رأس المال، ما لم ينص العقد على خلاف ذلك.

وبالحديث عن رأس مال الشركة يتكون رأس المال من حصص نقدية وأخرى عينية أو إحداها، ولا يصح أن يكون الشريك بالشركة إلا إذا كان شريكًا متضمنًا ولا يصح أن يكون حصة الشريك من الشركة يعتمد على السمعة أو النفوذ فقط[٣١]، وفي ذات الصدد حال ما كانت حصص الشريك تنتمي إلى حقوق ملكية أو حقوق عينية أخرى، وتم نقل الملكية إلى الشركة، يكون الشريك مسؤولاً وفقًا لعقد البيع والشراء الحالي عن نقل الملكية وضمان الأسهم، لحفظ حقه في حالة الفقد أو نقل الملكية أو ظهور عيب ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك[٣٢]، و إذا تم استخدام الحصة لأغراض نقدية بحتة، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، وتخضع الأمور المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة لقواعد عقد الإيجار الحالي، إذا ما اشتملت أسهم الشريك على ديون أو حقوق أدبية أخرى مستحقة له على الغير، ما لم تكن هذه الديون ضرورية، فلا يجوز إبراء ذمتها من الشركة، ويلزم بتعويض الخسائر التي تكبدتها الشركة. ولا يتم سداد الدين في تاريخ الاستحقاق، مع مراعاة أحكام قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة وقانون إدارة وحماية حقوق الملكية الصناعية في براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية، إذا كانت حصة الشريك هي عمله، فإن أي عائدات متأتية من هذا العمل تعود إلى الشركة ما لم يكن الشركاء الحصول على هذه الميزة من حقوق براءات الاختراع. ما لم يتفق على خلاف ذلك.

[٣١] تنص المادة (١٧) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة

[٣٢] نص المادة (١٨) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وتوضح المادة (١٩) بأنه إذا وعد الشريك بتقديم قدر معين من الأسهم للشركة، لكنه لا يوفر هذا المبلغ، أو أن الأسهم ديون غير مدفوعة لطرف ثالث، يلتزم الشريك بأي التزام اتجاه الشركة مقابل حصصه فيها، ويجب على الشريك أن يستفسر بنفسه عن الفرق (إن وجد) بين قيمة مشاركته الفعلية في أموال الشركة أو حصصها وقيمة المال أو الأسهم الأخرى المبينة في سجل الشريك والتي يجب أن يقدمها وفقاً لأحكام هذا العرض.

وتنص المادة (٢٠) لا يجوز لدائني أحد شركاء الشركة المطالبة بحقوقهم على نصيب مدينيهم في رأس مال الشركة، بل يجوز لهم المطالبة بحقوقهم في نصيب المدينين في الأرباح، وإذا كانت حصة الشريك في الشركة ممثلة بالأسهم، بالإضافة إلى التمتع بالحقوق المنصوص عليها في البند (١) من هذه المادة، فيجوز لدائنيه أيضًا رفع دعوى أمام المحكمة المختصة لبيع الأسهم للمطالبة بحقوقهم.

كذلك اشترط مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة حصول الشركة على صفة الشخص الاعتباري استناداً لنص المادة ٢١ منه من تاريخ التسجيل لدى السلطة المختصة، وخلال فترة التأسيس، تتمتع الشركة بالشخصية الاعتبارية بالقدر اللازم لتأسيسها، ويجب على الشركة الامتثال للإجراءات والمتطلبات ذات الصلة التي وضعها المؤسس خلال هذه الفترة، ولكن يجب أن تكون كاملة التأسيس وفق أحكام هذا القانون، وعند حل الشركة تعتبر أنها دخلت مرحلة التصفية. وخلال فترة التصفية، يتم الاحتفاظ بالشخصية الاعتبارية ضمن النطاق المطلوب لأعمال التصفية، ويجب ذكر كلمة "قيد التصفية" بوضوح من خلال اسم الشركة.

وبالحديث عن مدير الشركة يقع على عاتقه التأكيد على حقوق الشركة، إلى جانب التصرف بحذر في مال الشركة، وقيامه باتخاذ كافة الإجراءات التي تتفق مع غرض الشركة والصلاحيات التي

تفوضها له سلطة الشركة[٣٣]، كما يجوز له إعفاء أي شخص من أي مسؤولية شخصية بصفته مسؤول حالي أو سابق للشركة هو فارغ[٣٤].

ومن الجدير بذكره أن المرسوم الاتحادي رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢١م بشأن الشركات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة قد فرضت عدة واجبات على الشركات التجارية ومن أبرزها:

١. صياغة عقد التأسيس باللغة العربية، ويجب توثيقه أمام كاتب العدل، وفي حال كتب بلغة غير اللغة العربية يعتبر العقد أو التعديل عليه باطلاً، وكما يمكن للشركاء الإصرار على البطلان في حال عدم كتابة العقود أو التعديلات أو عدم التوثيق[٣٥].

احتفاظ كل شركة بسجلات محاسبية توضح معاملاتها؛ غايةً في الكشف بدقة عن الوضع المالي للشركة، وتمكين الشركاء والمساهمين من الطلاع على ذلك[٣٦].

٢. يجب أن يكون لكل شركة محدودة بالأسهم أو ذات مسئولية محدودة واحد أو أكثر من المدققين لتدقيق حسابات الشركة بشكل سنوي؛ مبيناً الأرباح والخسائر في الشركة.[٣٧]

---

[٣٣] نصت المادة (٢٢) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة على أن يجب على الشخص المخول بإدارة الشركة أن يؤكد حقوق الشركة وأن يتصرف بحذر، ويجب أن يقوم بجميع وقيامه باتخاذ كافة الإجراءات التي تتفق مع غرض الشركة والصلاحيات التي تفوضها له سلطة الشركة.

[٣٤] تنص المادة (٢٤) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة "مع مراعاة أحكام هذا القانون، فإن أي بند في عقد الشركة أو نظامها الأساسي يسمح للشركة أو أي من الشركات التابعة لها بالموافقة على إعفاء أي شخص من أي مسؤولية شخصية بصفته مسؤول حالي أو سابق للشركة هو فارغ".

[٣٥] نص المادة (١٤) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

[٣٦] وتنص المادة (٢٦) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة يجب على كل شركة الاحتفاظ بسجلات محاسبية لتوضيح معاملاتها من أجل الكشف بدقة عن الوضع المالي للشركة في جميع الأوقات وتمكين الشركاء أو المساهمين من التأكد من ذلك، وتُمسك حسابات الشركة وفقاً لأحكام هذا القانون، ويتعين على كل شركة الاحتفاظ بسجلات محاسبية في مقرها الرئيسي لمدة لا تقل عن خمس سنوات من نهاية السنة المالية للشركة، يجوز للشركة الاحتفاظ بنسخ إلكترونية من أصول أي مستندات وسجلات يتم الاحتفاظ بها وإيداعها وفق الضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير.

٣٧ تنص المادة (٢٧) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة على أنه يجب أن يكون لكل شركة محدودة بالأسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة واحد أو أكثر من المدققين لتدقيق حسابات الشركة سنويًا، كما يجوز للشركات الأخرى تعيين مدقق حسابات وفقًا لأحكام هذا القانون، تعمل الشركة على إعداد الحسابات المالية السنوية بما

٣. الالتزام بالحصول على جميع الموافقات والتصاريح المطلوبة للأنشطة التي ستقوم بها الدولة منذ البدء بأنشطتها.[٣٨]

٥. أن يكون للشركة اسم تجاري لا يخالف النظام العام والعادات الجيدة في المجتمع، كما لا يجوز تسجيل الشركة باسم مسجل سابقاً في الدولة أو اسماً مشاباةً له[٣٩].

٦. كما يجب أن يكون لها عنوان مسجل في الدولة التي يتم فيه استلام الإخطارات[٤٠].

٧. فضلاً عن ذلك يجب إبلاغ الجهات المختصة بكل تعديل يطرأ على السجل التجاري حتى يكون العقد نافذاً، وفي حال عدم الإبلاغ يعتبر التعديل غير نافذ في مواجهة الغير[٤١]، وبناء

في ذلك الميزانية العمومية وبيان الأرباح والخسائر، تستخدم الشركة معايير وأسس المحاسبة الدولية عند إعداد حساباتها المرحلية والسنوية لتقديم صورة واضحة ودقيقة عن أرباح الشركة وخسائرها، كما يكون هناك لكل مساهم أو شريك في أي شركة حق عند تقديم طلب مكتوب فيه الحصول على نسخة من أحدث الحسابات المدققة، وأحدث تقرير لمدقق حساباتها، ونسخة من حسابات المجموعة إذا كانت شركة قابضة، ويجب الرد على هذا الطلب في غضون عشرة أيام (١٠) من تاريخ التقديم.

٣٨ تناولت للمادة (١١) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة الخاصة "بمزاولة النشاط" على التزام الشركة بالحصول على جميع الموافقات والتصاريح المطلوبة للأنشطة التي ستقوم بها في الدولة قبل بدء أنشطتها، ويصدر مجلس الوزراء قراراً بتشكيل اللجنة مبيناً مؤهلات أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية والمراقبين الشرعيين للشركات المسجلة في الدولة التي تزاول نشاطها بموجب أحكام الشريعة الإسلامية

٣٩ وتنص المادة (١٢) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة بأنه يجب أن يكون للشركة اسم تجاري لا يخالف النظام العام والعادات الجيدة للدولة، ويكون الشكل القانوني للشركة بعد الاسم، ولا يجوز تسجيل الشركة باسم مسجل سابقًا في الدولة أو اسم مشابه يسبب ارتباكًا إلى حد ما، ويجوز للشركة تغيير اسمها إلى اسم معتمد من السلطة المختصة ومعتمد من المسجل وذلك بموجب قرار خاص صادر عن الاجتماع العام للمساهمين، وعلى الرغم من ذلك لا يؤثر تغيير اسم الشركة على حقوقها أو التزاماتها أو الإجراءات المتخذة أو المتخذة ضدها بموجب القانون، وتستمر أية إجراءات قانونية تم أخذها أو البدء بها مسبقًا من قبل الشركة أو باسم الشركة المعدلة.

٤٠ وتنص المادة (١٣) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة التابعة لـ "عنوان الشركة ومراسلاتها" على وجوب أن يكون لكل شركة عنوان مسجل في الدولة التي يتم فيها استلام الإخطارات والخطابات، ويجب أن تحتوي جميع العقود والملخصات والخطابات ونماذج الطلبات الصادرة عن الشركة على اسمها وشكلها القانوني ورقم التسجيل والعنوان، إذا كان المبلغ سيشمل أن يكون رأس مالها للإضافة إلى هذه البيانات، يجب تحديد المبلغ المدفوع من رأس المال، أما إذا كانت الشركة تحت التصفية فيجب ذكر ذلك في المستندات التي تصدرها.

٤١ تنص المادة (١٥) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة على يجب قيد عقد الشركة، وكل تعديل يطرأ عليه بالسجل التجاري لدى السلطة المختصة ليكون العقد نافذاً، وإذا لم يسجل العقد على النحو المذكور بالبند (١) من هذه المادة، كان غير نافذ في مواجهة الغير، وإذا اقتصر عدم القيد على بيان أو أكثر من البيانات الواجب تسجيلها، كانت هذه البيانات وحدها غير نافذة في مواجهة الغير. وعلى الشركات إخطار السلطة المختصة والمسجل كتابة خلال (١٥)

على ذلك أجاز القانون جواز إثبات عقد الشركة أو تعديله بجميع وسائل الإثبات للطرف الثالث، كما يسمح للطرف الثالث بتأكيد وجود الشركة أو بطلانها ضد الشركاء، وفي حال ثبت بطلانها يتحمل الشخص الذي وقع العقد باسم الشركة المسؤولية الشخصية والتضامنية عن هذا العقد، وفي جميع الحالات تخضع الشركة للتصفية، وتسوية حقوق الشركاء، وعلى الرغم من ذلك لا يجوز لمديني الشركة أن يطلبوا البطلان أو يتمسكوا به للتخلص من ديونهم قبل الشركة[٤٢].

خلاصة القول تناول مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة المقصود بالشركة، كما بين الواجبات التي تقع على عاتق الشركة ومديرها، إلى جانب ذلك بينت حقوق الشركاء والمساهمين في الشركة، ويرى الباحث أن المشرع الإماراتي قد أحسن حين أفرد قانون خاص ناظم لأحكام الشركات التجارية، كما أحسن المشرع الإماراتي حين بين المقصود بالشركة والواجبات التي تقع على عاتقها، وقد أحسن المشرع صنعاً حين ألغى المادة العاشرة من ذات القانون والتي تشجع المساهمة الوطنية، واستبدلها بالنشاط الاستراتيجي والتي تشجع جذب الاستثمارات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

خمسة عشر يوم عمل عند حدوث أي تعديل أو تغيير في البيانات المقيدة للشركة بما في ذلك اسمها، أو عنوانها، أو رأسمالها أو عدد الشركاء فيها أو شكلها القانوني، ويسأل مديرو الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها – حسب الأحوال– بالتضامن عن تعويض الضرر الذي يصيب الشركة أو الشركاء أو الغير بسبب عدم قيد العقد أو أية تعديلات تطرأ عليه بالسجل التجاري لدى السلطة المختصة.

[٤٢] تنص المادة (١٦) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة

المبحث الثاني

عوامل جذب الشركات الأجنبية

يعتبر الاستثمار الأجنبي شرطًا مهمًا لتطوير مجال الاستثمار في الاقتصاد، يساهم في رفع المستوى التقني للإنتاج، وجذب التقنيات الأجنبية، واستخدام الخبرة العالمية في الإدارة والتسويق، ودمج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتنويع إنتاج الصادرات. وتلعب الاستثمارات الأجنبية دورًا مهمًا في تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لروسيا وبناء إمكانات الاستثمار، ويعد حجم الاستثمار الأجنبي هو أحد المؤشرات التي تميز درجة اندماج الدولة في المجتمع العالمي ويعتمد على جاذبية هدف الاستثمار، مشتملاً على المعاملات الاقتصادية الأجنبية والاتفاقيات المتعلقة باستيراد وتصدير الأصول أو رأس المال واستيراد وتصدير السلع والخدمات.[٤٣]

ويعتبر تلقي الاستثمارات الأجنبية وشروط جذبها عاملاً من سمات النشاط الاستثماري ويساهم في زيادة تنمية العلاقات الاقتصادية الخارجية، وتحدد جاذبية الاستثمار من خلال موضوعات الاستثمار حسب المناخ العام للاستثمار في الدولة، وشروط ممارسة النشاط الاقتصادي الأجنبي، بما في ذلك القانوني والجمركي.[٤٤]

ومن الجدير بذكره لكل بلد نظامها الخاص في أسعار الموارد، والسياسة الضريبية والإطار التشريعي، ومستويات مختلفة من تنمية الصناعات، وبالتالي هناك اختلافات في ربحية الموضوعات

---

٤٣ هوام، جمعة ولمزاودة، عمار، ٢٠١٤، أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية–دراسية قياسية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس، العدد الرابع والثلاثون.

٤٤ ولدبوله، سمية (٢٠١٩)، أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية للفترة ما بين ٢٠٠٠–٢٠١٧، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة أحمد دراية، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية، أدرار، الجزائر.

والأغراض الاستثمارية، وترتبط عمليات الاستيراد والتصدير لحركة رأس المال أيضًا بالاستقرار السياسي ومستوى التجارة في السوق الدولية.

وتعد الاستثمارات الأجنبية – استثمارات رأس المال طويلة الأجل من قبل الملاك الأجانب في الصناعة والزراعة والنقل وقطاعات الاقتصاد الأخرى، وتنفيذ تصدير رأس المال الريادي في البلد المستفيد.[٤٥]

ويعد المستثمرون الأجانب هم الكيانات التي تمارس أنشطة استثمارية في الدولة في المرحلة الحالية، فإن تحقيق الربح باعتباره الهدف النهائي لعملية الاستثمار يساعد على جذب رأس المال الأجنبي، ويدرس المستثمرون الاقتصاد الوطني للبلد ونظامه التشريعي والموارد لتحديد هدف الاستثمار بعائد أعلى ويعد جميع أهداف الاستثمار الأجنبي هو استثمار لا يحظره القانون.

وتماشياً مع ما تم ذكره تحصل البلدان المستثمرة على متوسط عائد أعلى من الاستثمار، حيث تستثمر في صناعات أكثر ربحية في الخارج، وتستخدم العمالة الماهرة الرخيصة هناك، وتصدر العمالة هناك، لكن هذا يبطئ وتيرة النمو الاقتصادي والتنمية في بلدهم، ويعتبر الاستثمار الأجنبي وهجرة اليد العاملة من الأشكال الحديثة لحركة العمالة والأموال، ويعود السبب خلف هجرة اليد العاملة هو مستوى الأجور الذي يتأثر بالتطور الاقتصادي للبلاد وخصائصه الطبيعية والتاريخية والوطنية وظروفه الاجتماعية. يشجع البلد المصدر لرأس المال على هجرة العمالة من بلده ويخلق وظائف إضافية في البلد المستورد، باستخدام إمكانات العمالة الماهرة الرخيصة.[٤٦]

---

٤٥ يحيات، مليكة، ودحماني، فاطمة، ٢٠١٤، محور العلاقة القائمة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال ١٩٩٨-٢٠١٢، الجزائر تونس والمغرب، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للتطبيق والإحصاء، العدد واحد وعشرون.

٤٦ الزهراني، بندر بن سالم. (٢٠٠٤). "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠- ٢٠٠٠ "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

تشكل الاستثمارات الوافدة في البداية قوة دافعة للتنمية الاقتصادية للبلد المستورد، وتساهم في نمو القدرات الإنتاجية للدولة وتحسين وضعها الديموغرافي، والمعدات والتكنولوجيا الحديثة الواردة مبالغ فيها، نظرًا لأنها ليست الأحدث، فهي تعمل في البلد المصدر لفترة طويلة جدًا، وباستخدام رأس المال الأجنبي، وبالتالي من الصعب أن تصبح رائدًا في السوق العالمية، وعليه يتم استخدام الاستثمارات الأجنبية التي تضمنها الحكومة بشكل غير فعال، ويجب أن يكون للبلد المستفيد سياسة عامة واضحة فيما يتعلق بالاستثمارات الواردة.[٤٧]

في السنوات الأخيرة أصبحت قضية الاستثمار الأجنبي ظاهرة تثير قلق المسؤولين للدول المتعددة، وكثيرًا ما يتم الإشادة بها في تصريحاتهم وبياناتهم، وقد أوضحت هذه المواقف للكثيرين أن حل مشاكل الاقتصادية للدول النامية وتحقيق النمو الاقتصادي لا يمكن تحقيقهما إلا بطريقة أساسية واحدة، من خلال وسائل مختلفة لجذب رأس المال الأجنبي وتزويده بالمزايا والتسهيلات والإعفاءات التي تشجع على تدفقه.[٤٨]

كما أكد عبد السلام أبو قحف (٢٠٠٥) بأن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر أو غير المباشر حظي بقدر كبير من الاهتمام، خاصة خلال العقدين الماضيين؛ لأنه يوفر ميزة اقتصادية ضخمة لكل من الدولة المستثمرة والدولة المستقبلة للاستثمار الأجنبي. كذلك كان الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الموضوعات الأكثر أهمية في الآونة الأخيرة ويتفق معظم الاقتصاديين على الدور المهم الذي يلعبه في تطوير القدرة الإنتاجية للبلدان المضيفة، نظرا للأثر الإيجابي لهذه الاستثمارات، فإن الدولة المضيفة توفر

---

٤٧ الفارسي، عيسى محمد و الشحومي، سليمان سالم (٢٠٠٦). " البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي"، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى – تحت شعار نحو مناخ استثماري أفضل، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

٤٨ أبو علي، أحمد (٢٠٢٠)، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية بمصر، مقال منشور بالموقع الالكتروني مبتدا، بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٣، من خلال الرابط https://www.mobtada.com/details/٩٠٩٠٨٥، تاريخ اخر زيارة ٢٠٢١/١٠/١٠م.

كل الإمكانيات لتشجيع استثمار أكبر الشركات العالمية، كما تسعى جاهدة لخلق الظروف المناسبة، مثل إزالة الحواجز الجمركية وتسهيل مختلف الصعوبات الإدارية، والتي تساعد على زيادة الطلب على المستثمرين الأجانب.[٤٩]

ولتحقيق ذلك شرعت الحكومات في إعداد المناخ العام والإطار التشريعي والتنظيمي، وإعداد البنية التحتية لاحتضانه، بعد تحديد مجال معين يمكن أن يعمل فيه الاستثمار الأجنبي، يتم من خلاله فتح جميع المجالات والمجالات تقريبًا بشكل تدريجي، دون قيود، هذا بالإضافة إلى السعي إلى "تسويق" الاقتصاد للدول المتعددة في العديد من المحافل والمنتديات الدولية، ولدى العديد من المنظمات الدولية ومكاتب الخبراء التي تعمل على تعزيز حرية الاستثمار الأجنبي والشركات العالمية.[٥٠]

إذا كان جذب رأس المال الأجنبي قرارًا تم اتخاذه من قبل العديد من الدول المضيفة، فمن المهم تحديد اتجاهات الاستثمار الأجنبي على مدى السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك حجمه وأنماط تدفقه، بالإضافة إلى موقعه الجغرافي، والمكان الذي يفضل الذهاب إليه، والقطاعات من الاقتصاد الذي تفضله، حتى تتمكن من تحديد ما هو أكثر العوامل أهمية لجذب الاستثمار الأجنبي، ومدى تأثير هذه الأزمة على الاتجاهات الأساسية لرأس المال الأجنبي والشفافية والقدرة التنافسية التي يجب أن يكون لدى البلد المضيف.[٥١]

وتبحث الشركات الوطنية باستمرار عن مواقع جغرافية جديدة وتقيمها لتأسس استثماراتها، بحيث تتنافس البلدان على الصعيد العالمي لجذب الاستثمارات المذكورة والفوائد المرتبطة بها، في هذا

---

٤٩ أبو قحف، عبد السلام (٢٠٠٥)، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعة، الاسكندرية. صـ٤٥

٥٠ أبوراس، يسرا حسن عثمان صالح (٢٠١٨)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان خلال الفترة من ٢٠٠٥ م. – ٢٠١٤ م، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين – كلية الدراسات العليا، المجلد ١٢، العدد ٤٧.

٥١ حسين، إيناس فهمي (٢٠١٨)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر، عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٥، العدد الثاني.

السياق –وبعيدًا عن الاعتبارات النظرية– وحتى بعض الاعتبارات الأيديولوجية، وتواجه الحكومات بشكل أساسي خيارين سياسيين فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي: الأول هو اتخاذ موقف سلبي في مواجهة عمليات جذب الاستثمار أو "السياسات السلبية"، والثاني هو التدخل الفعال لتحقيق أقصى استفادة من هذه العملية.[٥٢]

وتحدد الحالة الأولى "السياسات السلبية"، التي تستند في المقام الأول إلى المزايا النسبية للاقتصاد الكلي للبلد أو الظروف الهيكلية، حيث تقصر البلدان نفسها على تحديد إطار قانوني بالإجراءات أو المتطلبات أو القيود الإدارية التي تنظم الاستثمار الأجنبي المباشر، دون التدخل بشكل استباقي في عمليات صنع القرار في الشركات، وبشكل عام قد تكون هذه الاستراتيجية السلبية كافية لجذب الاستثمارات من الشركات التي تهدف إلى البحث عن الأسواق والموارد الطبيعية، والتي تعد عوامل جذب جوهرية لكل بلد، ومن هذا المنطلق يقاس نجاح السياسة بشكل أساسي بمقدار تدفقات الاستثمار.[٥٣]

ومع ذلك فإن الاتجاه العالمي يتجه نحو الأطر السياساتية المتطورة بشكل متزايد، حيث لا يكون حجم التدفقات مهمًا فحسب، بل وأيضًا نوع الاستثمار أي الاستثمارات "النوعية" التي تساهم وتتوافق مع أهداف التنمية الاقتصادية من الدول، وعلى الرغم من وجود العديد من الاستراتيجيات والتشديد فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن البلدان التي نجحت في جذب هذا النوع من الاستثمار

---

٥٢ ريمة، برج راسوطة (٢٠٢٠)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي–دراسة قياسية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد ٢٣، العدد ٢، الجزائر.

٥٣ عبد السلام، رضا (٢٠١١)، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، الطبعة ١، المنصورة: المكتبة العصرية، ص ٢٧٦.

وتخصيص فوائده، بشكل رئيسي في أوروبا وآسيا وبعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، هي تلك التي اعتمدت سياسات أكثر نشاطًا.[٥٤]

يعني هذا المستوى من السياسات تحديد أنواع الاستثمار ذات الصلة بتحقيق الفوائد المرجوة وخلق –في حدود إمكانيات الدولة– الظروف اللازمة لجذبها، بغض النظر عن حجم سوقها أو ما تتمتع به من موارد طبيعية. إلى جانب ذلك يتم إنشاء إطار مؤسسي مسؤول عن تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يأخذ بشكل عام شكل وكالة متخصصة. [٥٥]

بالإضافة إلى ذلك قد ترى الدولة أنه من الضروري استخدام حوافز الاستثمار لجعل عرضها أكثر جاذبية مقارنة بالدول المنافسة الأخرى، وبشكل عام هذه سياسات تفضل استثمارات الشركات التي تسعى لتحقيق الكفاءة في إنتاج السلع والخدمات للتصدير والتي يمكن أن تولد فوائد جانبية مثل إنشاء سلاسل الإنتاج، وفي هذا الصدد تعد متغيرات الاقتصاد الجزئي (مثل توافر العوامل وتكلفتها) أكثر صلة بالموضوع والمنافسة بين البلدان لجذب هذا النوع من الاستثمار الأكثر حدة.[٥٦]

ومن الجدير بذكره هناك إجماع نظري واسع إلى حدٍ ما للفوائد المحتملة التي يمكن أن يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المستقبل. وتشمل هذه:

١. الوصول إلى رأس المال لتمويل المشاريع العامة والخاصة التي تتطلب مبالغ كبيرة من الاستثمار (على سبيل المثال استغلال التعدين أو بناء الطرق).

٢. الوصول إلى المعرفة أو التكنولوجيا التي تخلق القدرات المحلية الجديدة أو تحسنها.

---

٥٤ عتلم، باهر محمد (٢٠١٨)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة ١٩٨٠ /٢٠١٤، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة كركوك – كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٨، العدد ١، العراق.

٥٥ عبد الرؤوف، شنوف (٢٠٢٠)، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر– التجربة الإمارتية نموذجا، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد الخامس، العدد الثاني، الجزائر.

٥٦ الطاهر، سعود (٢٠٠٣): محاضرات في المنهجية العامة، جامعة سطيف. ص٨٧.

٣. تدريب الموارد البشرية، سواء في عمليات التدريب الرسمية أو في التعلم أثناء العمل.

٤. الاندماج في الشبكات الدولية سلاسل توزيع الشركات الأجنبية.

٥. توليد النشاط الاقتصادي والتوظيف، وهي نموذجية لعمليات الاستثمار.[٥٧]

في الواقع أظهرت بعض الدراسات التجريبية أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. ومع ذلك فإن هذا التأثير مرهون بالخصائص السابقة للبلدان المضيفة، مثل الخصائص الرئيسية التي أشارت إليها الأدبيات باعتبارها مشروطة بالتأثيرات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو هي: مستوى رأس المال البشري، والسوق المالي المتطور، والجودة المؤسسية، واستقرار الاقتصاد الكلي، ومستوى البنية التحتية وحتى استراتيجية النمو في البلد.[٥٨]

وقد أكد **ابراهيم لحول، وحسين بومدين (٢٠٠٨)** أيضًا أن معيار إنشاء الشركات التابعة في بلد آخر يتمثل بشكل عام في الاستفادة من مزايا معينة، مثل: مرونة قانونية أكبر في مواجهة رأس المال الأجنبي، وعمالة أرخص نسبيًا، وبيئة اقتصادية كلياً وسياسية مستقرة، وسعر صرف مناسب، ووفرة الموارد الطبيعية. الموارد، حجم السوق المحلية، من بين عوامل أخرى، وتترافق عملية تحويل الشركات عبر الوطنية إلى قوة مالية وتكنولوجية وتنظيمية أكبر، ومؤسسات أقوى، مقارنة بالدول المضيفة الأقل تطوراً[٥٩]، وتأسيساً على ذلك تناول الباحث كل ميزة على حدا وعلى نحو من التفصيل، حيث بين في المطلب الأول عوامل جذب استثمار الشركات الأجنبية بشكلٍ عام، ثم تناول في المطلب الثاني عوامل جذب استثمار الشركات الأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة على النحو التالي.

---

٥٧ فريد عمر، (٢٠١٥)، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

٥٨ ريمة، برج راسوطة (٢٠٢٠)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي–دراسة قياسية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد ٢٣، العدد ٢، الجزائر.

٥٩ لحول، ابراهيم، وبومدين، حسين، ٢٠١٨، دور السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة أبو بكر بلقايد، العدد ٦٠.

المطلب الأول

عوامل جذب الشركات الأجنبية

يشكل استثمار الشركات الأجنبية وجذبها نحو الاستثمار في البلد سمة من سمات النشاط الاقتصادي الاستثماري المتقدم؛ يساهم في تنمية العالقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول، وتحدد جاذبية الاستثمار من خلال دراسة عدة عوامل، ومن أبرزها:

أولاً: مرونة سياسات سوق العمل

يفترض الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) تفوقًا كبيرًا في التجارة العالمية وأنماط الإنتاج ويتوافق مع استراتيجية التدويل الداخلي للشركة التي تمنحها الملكية والسيطرة على الأنشطة ذات القيمة المضافة الموجودة في الخارج، ومع ذلك على الرغم من الفوائد المعترف بها للاقتصادات المحلية، فهي طريقة معقدة للغاية لدخول الأسواق الدولية؛ لأنها تتطلب موارد مادية ومالية عالية.[٦٠]

وعلى إثر ذلك حتى تختار الشركات الدخول عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر يجب استيفاء ثلاثة شروط: الملكية والاستيعاب ومزايا الموقع، وبالنظر إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر هذه لا يمكن للحكومات العمل إلا على خصائص بلدانها (مزايا الموقع)، لأن الفئات الأخرى من المحددات (مزايا الملكية والاستيعاب) تعتمد على خصوصيات الشركات.[٦١]

لذلك يميل الوكلاء الحكوميون إلى تطبيق تدابير لزيادة جاذبية اقتصاداتهم للمستثمرين الأجانب، أحد هذه الإجراءات يتعلق بلوائح سوق العمل، مع ثبات العوامل الأخرى، وعليه تميل المرونة الأكبر في

---

٦٠ مرابط، بلال، ٢٠١٩، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة الممتدة من ١٩٨٦ الى ٢٠١٨ – مجلة العلوم التجارية، المدرسة العليا للتجارة، المجلد ١٨، العدد ٠١

٦١ لزهر، ساحلي: فاتح، صيد (٢٠١٧)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إطلاق إمكانات الاقتصاد في دول المغرب العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – السناسل، عمان.

سوق العمل إلى زيادة جاذبية بلد المقصد تجاه بلد المنشأ، وبالتالي تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.[٦٢]

وبالرجوع إلى الأدبيات المتعددة يركز العديد من المؤلفين على أهمية مرونة سوق العمل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن لوائح العمل لها تأثير على قرار تحديد موقع الشركات التابعة للدولة الأجنبية وعلى حجم الاستثمار، وذلك من خلال تحليل الاقتصاد الكلي، حيث أظهر أن مرونة سوق العمل لها تأثير إيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الآونة الأخيرة أكدت العديد من الدراسات أيضًا من خلال الاختبارات التجريبية القائمة على بيانات الاقتصاد الجزئي، أن سياسات سوق العمل تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير.[٦٣]

بالإضافة إلى استحداث نظام للحوافز الضريبية لصالح المستثمرين الأجانب والذي تضمن تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات أو أي إجراء آخر يمكن المستثمر من الحصول على ميزة ضريبية، ما يساهم بشكل كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر.[٦٤]

ومن هذا المنطلق يرى الباحث أن نظام الحوافز جيد فعال في جذب الاستثمار سيما في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تتبع هذا الأسلوب، إلا أنه يجب عليها توخى الحظر وعدم الإسراف بشكل مفرط في الحوافز والتي قد تؤثر سلباً في انخفاض الإيرادات الضريبية وبالتالي تدهور الخدمات العامة والمتمثلة في الصحة والتعليم والمرافق العامة والبنية التحتية وغيرها.

---

٦٢ محمد، نورية عبد (٢٠١٢)، أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة ١٩٩٢-٢٠١٠، "أطروحة دكتوراه"، فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كميمنس.

٦٣ هوام، جمعة ولمزاودة، عمار، ٢٠١٤، أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-دراسية قياسية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس، العدد الرابع والثلاثون.

٦٤ أبو قحف، عبد السلام (٢٠٠٥)، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعة، الاسكندرية. صـ٤٥

وتأسيسًا على ذلك يوضح العديد من الباحثين إلى أن هذه السياسة المالية المفيدة قد اجتذبت بشكل فعال الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في رأس المال الإنتاجي في البلاد، فالمجموعات أجنبية جعلت من الممكن تعويض الخسارة الناجمة عن الانخفاض العام في معدل الضريبة على الأرباح على هامش الاتحاد النقدي (هذا الوضع المحيطي يجعل إنشاء أنشطة تصدير منتجة أكثر تكلفة).[٦٥]

ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون الخصائص المؤسسية للبلدان عوامل حاسمة في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتبر النظرية المؤسسية أن استراتيجيات الشركات تحددها المؤسسات، لذلك سيتم تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التفاعل بين الشركات متعددة الجنسيات وحكومات بلدان المقصد، بعبارة أخرى سيتم تشكيل استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات –جزئيًا– من خلال القواعد الرسمية (مثل الدساتير والقوانين واللوائح) والمعايير غير الرسمية (مثل قواعد السلوك والمعايير السلوكية والاتفاقيات) الموجودة في بلدان المقصد.[٦٦]

بشكل عام يجادل المؤلفون بأن الحوافز الاقتصادية والمالية، والتعريفات الجمركية، ومستويات الفساد المنخفضة تؤثر بشكل إيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالمثل، يمكن أن يكون سوق العمل المرن عاملاً مؤسسيًا مهمًا في تحقيق تدفقات أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر[٦٧]، وبالتالي

---

٦٥ لزهر، ساحلي: فاتح، صيد (٢٠١٧)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إطلاق إمكانات الاقتصاد في دول المغرب العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – السناسل، عمان.

٦٦ ولدبوله، سمية (٢٠١٩)، أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية للفترة ما بين ٢٠٠٠–٢٠١٧، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة أحمد دراية، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية، أدرار، الجزائر.

٦٧ الفارسي، عيسى محمد و الشحومي، سليمان سالم (٢٠٠٦). " البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي"، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى – تحت شعار نحو مناخ استثماري أفضل، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

يمكن الحصول على أكبر فوائد للاستثمار الأجنبي المباشر عندما يتم دمج سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنسيقها مع سياسات التنمية في البلد، هذا ممن ناحية ومن ناحية أخرى بقدر ما يكون هناك تطابق بين أهداف سياسة الدول ومصالح الشركات متعددة الجنسيات، سيتم إنشاء دائرة حميدة تعود بالنفع على الطرفين.[٦٨]

قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التدخل في الجوانب السياسية للبلد، لا سيما إذا تجاوزت مبيعات الشركات الأجنبية مبيعات الشركات المحلية، أو إذا كانت الشركات الأجنبية تسيطر على خدمة أو خدمات أساسية في البلد المضيف، وكذلك زيادة التبعية الاقتصادية، ما يؤدي تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصدير في البلد المضيف إلى زيادة الاعتمادية، ويتضح هذا من خلال اعتماد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على متطلبات الاستيراد والتصدير من البلد الأم[٦٩]، إلا في حالات خاصة جدًا لا يحل الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته المشكلات المتعلقة بالتنمية والنمو الاقتصادي للبلدان، إلا أنه يمكن أن يلعب دورًا مهمًا بالقدر الذي يتماشى مع أهدافها الاستراتيجية، ففي أيرلندا وسنغافورة، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر المحور الأساسي لتنمية هذه البلدان، حتى أنه كان ينسجم مع بقية السياسات من حولهما، وفي حالات أقل استثنائية ساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير قطاعات ذات أهمية استراتيجية في خطة التنمية الإنتاجية للبلد، على سبيل المثال في ماليزيا كان الاستثمار الأجنبي المباشر القوة الدافعة وراء نمو الصادرات في قطاع الإلكترونيات.[٧٠]

---

٦٨ الكواز، سعد محمود والعبادي، عمر غازي. (٢٠٠٧). " مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية"، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع (ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة)، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن.

٦٩ Zhong, Yifan, Jiuhua Cherrie Zhu, and Mingqiong Mike Zhang. ٢٠٢١. Expatriate Management of Emerging Market Multinational Enterprises: A Multiple Case Study Approach. Journal of Risk and Financial Management ١٤: ٢٥٢. https:// doi.org/١٠,٣٣٩٠/jrfm١٤٠٦٠٢٥٢.

٧٠ عدنان، لبني غانم و المسيبلي، حسين صلاح، (٢٠٠٣). " دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (في الجمهورية اليمنية)، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٩، العدد الثاني.

وعليه لابد أن تسعى سياسة الاستثمار المسؤول إلى توجيه الإدارة المسؤولة للاستثمارات في البلاد وفي نفس الوقت المساهمة في تعظيم العائد المعدل حسب المخاطر لتلك الاستثمارات في ظل نهج شامل بشكل أساسي، وبهذا المعنى فإن هدفها هو المساهمة في تحديد المخاطر والشفافية والفرص وإجراءات الإدارة المطلوبة لتوليد القيمة المؤطرة في استدامة الأعمال والعلاقة مع مجموعات المصالح.[٧١]

ووفقًا لما سبق تساهم السياسة في الإرشادات التي توجه العملية التي من خلالها يتم اتخاذ قرارات الاستثمار المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي، ويضمن استخدام هذه السياسة المرونة الكافية لإدارة مخاطر الاستثمار والعوائد المرتبطة بإضافة القيمة من خلال مبادرات الإدارة المسؤولة.[٧٢]

كما أن السياسات النشطة تعني ضمناً أن المنافسة بين البلدان لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تتزايد وتزداد تعقيداً، على الرغم من أن هذه ظاهرة حديثة نسبيًا، فمن الشائع بشكل متزايد ملاحظة أن البلدان تبذل جهودًا أكثر استباقية وحزمًا لجذب أفضل المشاريع الاستثمارية من الشركات الأجنبية، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك التغييرات التي تقوم بها المؤسسات المسؤولة عن تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتسهيله، وهذا ما سارت عليه دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بذلت جهوداً كبيرة لجذب أفضل المشارع الاستثمارية من الشركات الأجنبية.[٧٣]

على الرغم من أن الترتيبات المؤسسية تختلف من بلد إلى آخر، إلا أن أحد العناصر المشتركة للترويج الناجح للاستثمار هو إنشاء هيئة أو إدارة مخصصة بشكل خاص لهذه المهام، وفي عام ٢٠٠٤

---

٧١ مسعداوي، يوسف. (٢٠٠٨). " تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية "، ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث.

٧٢ الزهراني، بندر بن سالم. (٢٠٠٤). "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠– ٢٠٠٠ "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

٧٣ العيد، بيوض محمد. (٢٠١١). " تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية — دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبة.

كان هناك ما لا يقل عن ١٦٠ هيئة من هذا النوع على المستوى الوطني وأكثر من ٢٥٠ على المستوى دون الوطني، وتتجلى حداثة هذه الظاهرة في حقيقة أن ثلثي الوكالات قد تم إنشاؤها في العقد الأخير من القرن الماضي (١٩٩٠- ٢٠٠٠).[٧٤]

إن معرفة الدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي لا يكفي لتوليد سياسات وإجراءات تتكيف مع احتياجات ومتطلبات المستثمرين، من الضروري الخوض بشكل أعمق وفهم آلية صنع القرار للشركات الوافدة وعلى وجه الخصوص تحديد مجموعة المتغيرات أو العوامل التي تأخذها في الاعتبار عند تقييم المواقع المحتملة لاستثماراتها.[٧٥]

وتعد العوامل الرئيسية التي تأخذها الشركات في الاعتبار في تقييمها هي "الوصول إلى المستهلكين"، تليها "بيئة سياسية واجتماعية مستقرة"، و "سهولة ممارسة الأعمال التجارية"، و "جودة وموثوقية البنية التحتية والخدمات الأساسية"، وبالتالي فإن توفير مثل تلك العوامل يساهم بشكل كبير في جذب الشركات الوافدة للبلاد.[٧٦]

فالمستثمرون الأجانب يتأثرون بثلاث مجموعات كبيرة من العوامل: الربح المتوقع لكل مشروع ؛ السهولة التي يمكن بها دمج عمليات الشركات التابعة في بلد معين في الاستراتيجية العالمية للمستثمر، والجودة العامة للمناخ الملائم في البلد المضيف، بعض المعايير المهمة التي تحد من الفائدة المتوقعة (على سبيل المثال حجم السوق المحلية والوضع الجغرافي) هي إلى حد كبير بعيدة عن متناول السياسيين، علاوة

٧٤ قويدري، كريمة (٢٠١١). " الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

٧٥ الهاشمي، مزاحم محمد يحيى. (١٩٨٨). " بناء نموذج قياسي للقطاع الزراعي في العراق"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

٧٦ الخشمان، هيثم،". (٢٠٠٦) إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح حالة الأردن("(٢٠٠٤-١٩٧٠، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

على ذلك في كثير من الحالات يمكن أن تكون ربحية مشاريع الاستثمار الخاص في البلدان النامية عالية على الأقل مثل أي مكان آخر.[٧٧]

ثانياً: الوضع الاقتصادي للبلد المضيفة

في السنوات الأخيرة سعى الباحثون في جميع أنحاء العالم إلى تطوير نظرية لشرح العوامل التي تحدد حدوث الاستثمار الأجنبي في بلد آخر غير بلدهم الأصلي، والدوافع التي تؤدي إلى إدخال المستثمرين أنشطتهم في بلد آخر من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أساسي.[٧٨]

وتطورت النظرية في بيان العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر وثار جدل حول تحركات رأس المال الدولية بوصفها بأنها معقدة للغاية فلا ترتبط فقط بالعوامل المتعلقة بالبيئة التنافسية التي يتم فيها إدراج الشركات، بل ترتبط أيضًا بالخصائص الاقتصادية لبلدان المنشأ وبلدان البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر.[٧٩]

وفقًا لـ "نظرية التجارة الجديدة"، يُفترض أن حجم ونمو الاقتصادات المضيفة من العوامل ذات الصلة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الشركات متعددة الجنسيات ترغب في استكشاف فرص الأسواق الناشئة و/ أو تنفيذ استراتيجيتها العالمية (على سبيل المثال التواجد المادي في الأسواق العالمية الرئيسية).[٨٠]

---

٧٧ عمر، دنيا احمد. (٢٠٠٧). " أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة"، تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق.

٧٨ الطعان، حاتم فارس. (٢٠٠٧). " الاستثمار اهدافه ودوافعه "، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع عشر.

٧٩ الحطيب، حازم بدر. (٢٠٠٠). " أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد٤، الأردن.

٨٠ بو خاري، عبد الحميد (٢٠١٢). " واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية"، مجلة الباحث، العدد ١٠، الجزائر.

وتجدر الإشارة إلى أن البلدان ذات الدخل المرتفع هي الأكثر جذبًا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الواقع تشير الأدبيات إلى أن البلدان التي لديها عوامل اقتصاد كلي أفضل مثل حجم السوق، ونمو دخل الفرد، والاستقرار الاقتصادي، واتفاقيات التجارة الإقليمية، والعوامل الاجتماعية والمؤسسية مثل الإنفاق على التعليم، والإنفاق على البحث والتطوير والمسافة الثقافية الأقل بين بلد منشأ المستثمر والبلد المضيف، تجتذب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر.[٨١]

وبالتالي فإن الاقتصادات ذات الحجم الكبير ومعدل النمو ستميل إلى جذب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر، في الواقع تم تأكيد هذه الفرضية من خلال الأدبيات التجريبية، وفيما يتعلق بنمو السوق تشير معظم الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين نمو الاقتصادات المضيفة (مقاسة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي) وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.[٨٢]

تنص النظرية الخاصة بالعوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر على أن المستثمرين الأجانب يستثمرون في الإنتاج الأجنبي أساسًا لثلاثة أسباب. يتعلق الأمر الأول بالحصول على المواد الخام، والحصول على المنتجات المصنعة التي سيتم استخدامها في شركاتهم في البلد المستقبل واختراق الأسواق المحلية (Freund and Djankov, ٢٠٠٠).[٨٣]

ظهر الاتجاهات أن الشركات تكتسب أو تندمج مع الآخرين ، وتسعى لتقوية نفسها في منطقة معينة من الإنتاج أو السوق، هذا يعني أن قرارات شركة متعددة الجنسيات حول ما يجب إنتاجه، ومن

---

٨١ عزت، فرج، وندىم، إيهاب. (١٤٢٠ هـ). الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، بحث مقدم إلى مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية، جامعة الأزهر.

٨٢ الأسرج ، حسين عبد المطلب. (٢٠٠٥)." سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية "، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد٨٣ .

٨٣ يحيات، مليكة، ودحماني، فاطمة، ٢٠١٤، محور العلاقة القائمة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال ١٩٩٨-٢٠١٢، الجزائر تونس والمغرب، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للتطبيق والإحصاء، العدد واحد وعشرون.

أين يتم استخراج مدخلات الإنتاج ولمن تبيع، لا تستند فقط إلى الجاذبية المحلية لذلك البلد مقابل بلدان أخرى، ولكن فيما يُنظر إليه على أنه يؤدي إلى تقدم السوق العالمي بشكل أفضل لصالح الشركات، بدلاً من مصالح أحد الفروع الأجنبية، أو مجموعة الفروع، لذلك إذا أراد بلد المنشأ الاستفادة من هذا الاستثمار، فمن الضروري أن تقوم حكومات البلدان المستقبلة بصياغة وتنفيذ استراتيجيات الاقتصاد الكلي الخاصة بها للتنافس على نفس الموارد والأسواق.[٨٤]

ويعتبر الاستقرار الاقتصادي للبلدان المضيفة عامل حاسم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تميل الاقتصادات ذات الأسعار المستقرة نسبيًا ومعدلات البطالة المنخفضة وميزان المدفوعات المتوازن إلى جذب عدد أكبر من المستثمرين الأجانب، لأنها تؤدي إلى درجة أقل من عدم اليقين بالنسبة للشركات المستثمرة، وبهذه الطريقة تسمح بتخطيط أفضل للاستراتيجية المستقبل.[٨٥]

وعلى الرغم من عدم وجود إجماع، تشير الدراسات التي تم تحليلها إلى التأثير الإيجابي للاستقرار الاقتصادي والمالي على الاستثمار الأجنبي المباشر، تم قياس الاستقرار الاقتصادي والمالي لاقتصادات الوجهة بعدة مؤشرات منها: معدل التضخم، ميزان المدفوعات، معدل البطالة، تطور القطاع المالي، سعر الصرف، وزن القطاع في النشاط الاقتصادي، وحجم القطاع العام وتطور عرض النقود وسعر الفائدة والمساعدات المالية.[٨٦]

بشكل عام المؤشر الأكثر استخدامًا لقياس استقرار الاقتصاد الكلي هو معدل التضخم، تتميز الاقتصادات ذات معدلات التضخم المرتفعة والمتقلبة بعدم استقرار شديد في الاقتصاد الكلي، مما قد يمنع

---

٨٤ مسعود، يوسف يخلف: المالطي، عبد الفتاح (٢٠١٦)، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح، العدد ٢٠، الاردن.

٨٥ مزوري، الطيب: ياسين، بن عبد الله (٢٠١٧)، المؤتمر العلمي الدولي الثاني: أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – السناسل، المؤتمر رقم ٢، عمان.

٨٦ مرسي، فؤاد (١٩٨٥)، فصول في التكامل الاقتصادي، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر، ص ٣٣

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الواقع يؤكد معظم المؤلفين أن معدل التضخم له تأثير سلبي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتظهر علاقة غير ذات دلالة إحصائية بين التضخم وجاذبية الاقتصادات المضيفة للمستثمرين الأجانب.[٨٧]

أخيرًا على الرغم من استخدام مقاربات مختلفة (على سبيل المثال، متوسط الأجر، والأجر لكل عامل، وتكاليف وحدة العمل)، تؤكد معظم الدراسات الأثر السلبي لتكاليف الإنتاج في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[٨٨]

وبالتالي من المتوقع أن يُظهر اقتصاد ذو تكاليف منخفضة للأجور مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه يسمح للشركات متعددة الجنسيات بأن تصبح أكثر تنافسية وربحية في ممارسة نشاطها، ووجدت علاقة غير ذات دلالة إحصائية بين تكاليف الأجور ودخول الاستثمار الأجنبي المباشر، ولوحظ وجود علاقة إيجابية بين الأجور لكل عامل وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك أساسًا إلى التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر.[٨٩]

خلاصة القول بتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي بالاستقرار الاقتصادي والمالي للدول المضيفة، حيث يتم قياس مدى استقرار الدولة بحسب حجم التضخم، ويرى الباحث أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتميز بالوضع الاقتصادي الثابت إلى حدٍ ما وبالتالي تأثرت وضعها الاقتصادي إيجابياً بجذب المستثمرين الأجانب فيها.

---

٨٧ أبو علي، أحمد (٢٠٢٠)، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية بمصر، مقال منشور بالموقع الالكتروني مبتدا، بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٣، من خلال الرابط https://www.mobtada.com/details/٩٠٩٠٨٥، تاريخ اخر زيارة ٢٠٢١/١٠/١٠م.

٨٨ أبو قحف، عبد السلام (٢٠٠٥)، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعة، الاسكندرية.

٨٩ لزهر، ساحلي: فاتح، صيد (٢٠١٧)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إطلاق إمكانات الاقتصاد في دول المغرب العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – السناسل، عمان.

ثالثاً: المرونة القانونية للاستثمار.

ألغت العديد من البلدان النامية والمتقدمة اللوائح في أسواقها، وخصخصت الشركات الوطنية، وحررت الملكية الخاصة، وعززت التكامل الإقليمي، وأدخلت أيضًا صكوكاً قانونية جديدة، جنبًا إلى جنب مع التحول الناتج عن إدخال هذه الاتفاقيات فيما يتعلق بأراضي النزاع، وذلك مع تدويل الأسواق، وهو نتاج تكثيف العولمة، وعلى إثرها أدخلت عدد كبير من البلدان النامية تعديلات جوهرية في الإطار القانوني الوطني؛ بهدف خلق بيئات أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي.[٩٠]

وفي ذات الصدد يعتمد تأثير الشركات الرافدة أيضًا على خصائص البلد الذي تأتي منه الاستثمارات والظروف التي بموجبها تدخل الاقتصادات المستقبلة، إذا كانت دولة نامية فإن شروط دخول الشركات الرافدة تكون أكثر ملاءمة بشكل عام، بسبب الافتقار المتزايد للسيطرة على الاستثمارات، ومزايا أكبر من حيث الضرائب وتحويل الأرباح، وقلة المتطلبات في المسائل المتعلقة بالتأثير البيئي والاجتماعي، وعوامل الفساد، إلخ.[٩١]

وفقًا لبيانات من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، قدمت الإمارات العربية المتحدة قيمًا أعلى كمستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر منها كمُصدر، ولقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة ٢٥ كمستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في جميع أنحاء العالم، حيث تقترب هذه الدولة من تركيا (المرتبة ٢٢) وإيطاليا (المرتبة ٢٣) وماليزيا (المرتبة ٢٤) والسويد (المرتبة ٢٦) وكوريا الجنوبية (المرتبة ٢٧) وكازاخستان (٢٨)، وتظهر البيانات أن الإمارات العربية المتحدة تجتذب

---

٩٠ الصبيحي، فائز هليل سريح (٢٠١٦)، دور الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية –دراسة مقارنة للعراق مع الدول المجاورة للمدة (١٩٩٠–٢٠١٠)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار – كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٨، العدد ١٥، العراق.

٩١ خلف، فاروق: دراجي، المكي (٢٠١٦)، الملتقى الدولي السادس عشر حول: "الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية" المنعقد يومي ٦٢/٦٦ فيفري ٢٠١٦ من طرف مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة ومخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع قسم الحقوق – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خيضر – بسكرة

تدريجياً حجم استثمار أجنبي أكبر من الاستثمار في الخارج، ومن هذا المنطلق يرى الباحث عن ضرورة استمرار الاستثمار الأجنبي في الإمارات العربية المتحدة في ظل وجود سوق متنامٍ يوفر وصولاً سهلاً إلى رأس المال الأجنبي ومخاطر منخفضة نسبيًا.[٩٢]

في الآونة الأخيرة أصبح سلوك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر معقدًا للغاية ولا يرتبط فقط بسلسلة من العوامل التي تتغلغل في البيئة التنافسية التي تعمل فيها الشركات، ولكن أيضًا بالخصائص الاقتصادية للبلد المضيف والبلدان المرسلة، ومع ذلك فإن فهم الأسباب التي تحدد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات هو مجال دراسة مناسب.[٩٣]

قام Schneider and Frey (١٩٨٥) بتحليل العوامل المحددة لصافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لما مجموعه ٥٤ دولة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، باستخدام الانحدار المتعدد للأعوام ١٩٧٦ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠، وباستخدام المتغيرات والسياسات الاقتصادية، وأظهرت النتائج أنه في المجال الاقتصادي، كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد وانخفض العجز في ميزان المدفوعات، زاد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، في المجال السياسي، كلما زادت المساعدة من الدول الغربية، زاد الحافز للاستثمار الأجنبي وزاد عدم الاستقرار السياسي كلما قل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر[٩٤]

مع تطور البلدان وتقترب من وضع الدولة الصناعية، يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي، مما يؤدي إلى إنشاء ومضاعفة تدفقات التجارة الخارجية. ويبدو أن هناك عدة عوامل تلعب دورها من بينها تطوير وتعزيز الشبكات الدولية للشركات الفرعية والأهمية

---

٩٢ آل زيارة، كمال عبد حامد (٢٠٠٩)، الاستثمار الأجنبي المباشر المنافع والمساوئ، مجلة أهل البيت، ٧(٢)، كربلاء: جامعة اهل البيت.

٩٣ لربيعي، فاضل محمد (٢٠١٢)، البيئة الاستثمارية ط ١، مكتبة المجتمع العربي، عمان الاردن.

٩٤ Schneider, F. y B. Frey (١٩٨٥), "Economic and political determinants of foreign direct investment", World Development, vol. ١٣, N° ٢, Amsterdam, Elsevier

المتزايدة للشركات التابعة الأجنبية في استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في مسائل التوزيع والمبيعات والتسويق. [٩٥]

وفي كلتا الحالتين، يؤدي هذا إلى استنتاج سياسي هام، وهو أن قدرة أي بلد نام على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مشروطة بشكل أساسي بما إذا كان مقدم الطلب ينخرط لاحقًا في أنشطة الاستيراد والتصدير، وهذا بدوره يعني أن البلدان المستفيدة المحتملة يجب أن تتبنى سياسة الانفتاح على السوق الدولية كأساس لاستراتيجيتها للاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن تقييد الواردات يقلل من قدرتها على جذب الاستثمار المباشر، ينبغي أن تعتمد البلدان المضيفة استراتيجيات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق زيادة حجم معاملاتها من خلال سياسات التحرير والتكامل الإقليمي[٩٦]، ومن بين العناصر المهمة التي تخلق بيئة مواتية أنظمة سوق العمل الحالية في البلد المضيف، فمن خلال اتخاذ إجراءات ضد التمييز وسوء المعاملة تزيد السلطات من فرص الموظفين لتحسين إمكاناتهم البشرية، وبالتالي تعزيز سلوكهم[٩٧]، ويتجلى ذلك من خلال سن قوانين تحظر التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين، وتشجيعهم على الاستثمار من خلال سن لوائح تبين إجراءات الاستثمار على أن تكون هذه الإجراءات مشجعة غير معقدة.

خلاصة القول إن سوق العمل الذي يمكن للمشاركين فيه الوصول إلى درجة معينة من الأمان والقبول الاجتماعي يفسح المجال أمام المرونة في وقت مبكر، وهو أمر أساسي لنجاح الاستراتيجيات

---

٩٥ حميود، عمار (٢٠٢٠)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية "النفطية وغير النفطية": دراسة قياسية للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٦، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، المجلد ٧، العدد ١، الجزائر.

٩٦ حسين، رحيم (٢٠١٣)، ومحمد عبادي، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر دراسة قياسية لمفترة ١٩٨٩– ٢٠٠٩، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد ٤١، العدد ٢، الجزائر.

٩٧ آل زيارة، كمال عبد حامد (٢٠٠٩)، الاستثمار الأجنبي المباشر المنافع والمساوئ، مجلة أهل البيت، ٧(٢)، كربلاء: جامعة اهل البيت، ص٧٧.

الاقتصادية القائمة على رأس المال البشري، وهذا يسهل مناخًا يمكن فيه للشركات متعددة الجنسيات الموجودة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العمل بسهولة أكبر، وتطبيق معايير بلدانهم الأصلية وبالتالي المساهمة في تنمية رأس المال البشري. [٩٨]

رابعاً: التعليم والموارد البشرية

من الواضح أن التعليم العالي يلعب دورًا مهمًا للغاية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد، وتوفر الدراسات المهنية للأفراد فرص عمل أكبر وأجور أفضل وظروف معيشية مواتية. ومع ذلك فإن فوائد التعليم العالي تتجاوز الاقتصادية والخاصة، والهدف الأساسي هو تحسين نوعية حياة المواطنين. [٩٩]

ويعد الاستثمار في التعليم العام وفي الجوانب الأخرى لرأس المال البشري هو الأكثر أهمية في خلق بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعد الوصول إلى الحد الأدنى المعين من التعليم أمرًا ضروريًا للدولة؛ حتى تكون قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين الآثار الثانوية لوجود الشركات الأجنبية لرأس المال البشري. [١٠٠]

---

٩٨ العيد، بيوض محمد. (٢٠١١). " تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية – دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبة.

٩٩ عماري، زهير، وبوزيدي، حافظ أمين، ٢٠١٨، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) الفترة (١٩٩٦٢٠١٤)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد الرابع والخمسون، العراق.

١٠٠ سمير كرم. (١٩٧٦) الشركات متعددة الجنسية، ط١. لبنان. معهد الإنماء العربي. ص١٢٣.

يميل الاقتصاد الذي يتمتع بمستويات عالية من رأس المال البشري إلى إظهار إنتاجية أكبر وتسهيل الابتكار التكنولوجي، مما يسمح للشركات متعددة الجنسيات بالحصول على مزايا حصرية، وبهذه الطريقة تصبح أكثر قدرة على المنافسة.[١٠١]

لذلك من المتوقع أن يكون الاقتصاد الذي يتمتع بهذه الخصائص أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، ومع ذلك فإن الأدبيات التجريبية منقسمة فيما يتعلق بتأثير هذا المحدد على الاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام معدل معرفة القراءة والكتابة أو الالتحاق بالمدارس الثانوية كنماذج تم تحليلها.[١٠٢]

كما أكدت العديد من الدراسات أن حيث وجد أن المستويات التعليمية الأعلى ومعدلات الجريمة المنخفضة تفضل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير النتائج إلى أن مستويات التعليم العالي تعتبر من المحددات الهامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يدل على أن العمالة الماهرة والأكثر قدرة على العمل موجودة في تلك البلدان.[١٠٣]

تتمثل إحدى الإستراتيجيات للاقتراب أكثر من هذا الهدف في الالتزام الأوسع بإعلان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الاستثمار الدولي والشركات متعددة الجنسيات والذي من شأنه أن يشجع على قبول المبادئ المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤسسات متعددة الجنسيات.[١٠٤]

---

١٠١ حسني خربوش عبد المعطي. (١٩٩٩). الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق. ط١. عمان دار زهران للنشر. ص٥٦.

١٠٢ السلامة، عبد الله. (١٤١٨ هـ). الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية. بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي بالمملكة. وزارة الخارجية، الرياض. ص٤٣.

١٠٣ السلامة، عبد الله. (١٤١٨ هـ). الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية. بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي بالمملكة. وزارة الخارجية، الرياض. ص٥١.

١٠٤ وعيل، بلال. (٢٠١٥). تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التيسير. جامعة محمد بوفرة. الجزائر. ص٨١.

إن أهم ميزة للاستثمار الأجنبي المباشر هي جلب التقنيات التكنولوجية الحديثة، وبالتالي رفع مستوى وجودة الإنتاج إلى المعايير الدولية، وتطوير مؤهلات وكفاءات الموارد البشرية، وتطوير أساليب وطرق الإدارة في الدول النامية، بالإضافة إلى زيادة معدلات التوظيف، لتلبيتها بالإضافة إلى الطلب على مشاريع عمليات القوى العاملة، زادت أيضًا معدلات الرسملة السوقية.[١٠٥]

وعلى الرغم من هذا وجدت دراسات أن رأس المال البشري يؤثر سلبًا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يميل رأس المال البشري إلى زيادة عدد رواد الأعمال المحليين، مما يزيد من الاستثمار المحلي، وبالتالي يكون له تأثير مزاحم على المستثمرين الأجانب.[١٠٦]

خلاصة القول يرى الباحث أن التعليم العالي من المحددات الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي، حيث يدلل على العمالة الماهرة، والإنتاجية العالية، كما يرى الباحث أن هناك علاقة طردية بين مستويات التعليم وبين جذب المستثمرين الأجانب، فكلما زادت المستويات التعليمية انخفضت معدلات الجريمة، وارتفعت معدلات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الرغم من ذلك إلا أن هناك معيق يقف أمام الشركات الأجنبية في الاستثمار في الدولة التي تتصدر درجات التعليم العالي ويرجع السبب خلف ذلك زيادة عدد رواد الأعمال المحليين، وبالتالي تشجيع الاستثمار المحلي، ما يشكل زاحم بين المستثمر المحلي والأجنبي.

خامساً: توافر الموارد الطبيعية

تتوافق مستوى الموارد الطبيعية للاقتصادات المضيفة أيضًا مع عامل دافع للاستثمار الأجنبي المباشر، ويتيح الوصول إلى الموارد الطبيعية الأرخص ثمناً للشركات المستثمرة تقليل تكاليف إنتاجها وتمييز

---

١٠٥ إسماعيل، محمد وقاسم، جمال. (٢٠١٧). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي. صـ٩٢.

١٠٦ الأسرج ، حسين عبد المطلب. (٢٠٠٥)." سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية "، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد٨٣.

نفسها عن منافسيها، وتُظهر معظم الدراسات حتى مع استخدام وكلاء مختلفين (على سبيل المثال، النسبة بين صادرات الوقود وإجمالي الصادرات إنتاج النفط والغاز) علاقة إيجابية، مما يؤدي إلى استنتاج مفاده أن البلدان ذات الكميات الكبيرة من الموارد الطبيعية تزيد من جذب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر.[١٠٧]

يعتبر توافر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها عاملاً مهماً للاستثمار، ويرتبط تطوير هذه الموارد بالحاجة إلى توفير قدرة معينة وقوى عاملة مدربة بتكلفة منخفضة، ويجب أن تكون هذه الموارد مصحوبة بعوامل جذب أخرى من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ودخل الفرد، ومعدل التضخم، وحجم السوق وتحرير الاقتصاد، والخصخصة، ودرجة المنافسة في السوق وتكاليف الإنتاج تساعد على خلق بيئة اقتصادية مواتية، بالإضافة إلى توافرها باعتبارها هياكل اقتصادية جذابة للاستثمار.[١٠٨]

فمن المعروف أن هناك دولًا لديها ما يصل إلى ٧٠٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة لاستغلال الموارد الطبيعية. وهذا يشير إلى أن المنطقة جذابة لهذا النوع من الاستثمار بسبب وفرة هذه الموارد.[١٠٩]

سادساً: المحددات المؤسسية

تعد الجودة المؤسسية جانبًا رئيسيًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتم اكتشاف علاقة قوية تجمع بين الجودة المؤسسية ودخول الاستثمار الأجنبي المباشر، وبدوره يمكن أن يؤثر مستوى الفساد في البلدان المضيفة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي يسعى المستثمرون الأجانب إلى تجنب

١٠٧بو خاري، عبد الحميد (٢٠١٢). " واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية"، مجلة الباحث، العدد ١٠، الجزائر.

١٠٨ الحطيب، حازم بدر. (٢٠٠٠). " أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد٤، الأردن.

١٠٩ الطعان، حاتم فارس. (٢٠٠٧). " الاستثمار اهدافه ودوافعه "، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع عشر

الاقتصادات ذات المستويات العالية من الفساد، إما لأنه أمر مستهجن أخلاقياً أو لأنه من الصعب إدارته ويزيد من المخاطر وتكاليف الاستثمار.[١١٠]

وتميل الحوافز الاقتصادية والمالية أيضًا إلى أن تكون محددات حاسمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فعادةً ما يكون مستوى ضرائب الشركات هو المؤشر الأكثر استخدامًا لتقييم تأثير الحوافز الاقتصادية والمالية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وبشكل عام يميل المستوى المرتفع من الضرائب إلى سحب الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب انخفاض الأرباح التي يمكن أن تحصل عليها الشركات، وبالتالي من المتوقع وجود علاقة سلبية بين هذين المتغيرين.[١١١]

محدد آخر تم تسليط الضوء عليه في الأدبيات يتوافق مع الحواجز التجارية التي تفرضها البلدان المضيفة، بشكل عام تقاس الحواجز أمام التجارة الدولية بدرجة انفتاح الاقتصاد (نسبة التجارة (الصادرات والواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي) أو النسبة بين التعريفات الجمركية والواردات، ومن المهم ملاحظة أن فرض الحواجز التجارية يمكن أن يكون أداة لحكومات البلدان المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما عند التعامل مع الأسواق الهامة التي يتم توفيرها من خلال الصادرات.[١١٢]

تم شرح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة، على أنها انعكاس للمؤسسات، ويشرح الاقتصاديون مثل لوك وسميث وهايك أن البلدان تتطلب مستوى معينًا من

---

١١٠ عمر، دنيا احمد. (٢٠٠٧). " أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة"، تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق.

١١١ الفارسي، عيسى محمد والشحومي، سليمان سالم (٢٠٠٦). " البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي"، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى – تحت شعار نحو مناخ استثماري أفضل، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

١١٢ الكواز، سعد محمود والعبادي، عمر غازي. (٢٠٠٧). " مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية"، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع (ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة)، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن.

حقوق الملكية لتنمية الدول ونجاحها، لهذا السبب فإن المؤسسات مسؤولة عن ضمان وحماية حقوق الملكية بما يتجاوز مجرد السماح لها، مع وجود مؤسسات قوية وثقة عالية، تقل مخاطر الاستثمار.[١١٣]

لهذا السبب فإن أدوار المؤسسات هي توفير وضمان حقوق الملكية لأولئك الذين لديهم فرص إنتاجية وتوقعات عوائد على الاستثمارات، حيث أنه إذا لم تكن هناك مؤسسات قوية، فلا بد من وجود سوق أكثر تنظيماً وسيطرة أكبر لتحقيق الاستقرار فيه، كما يوضح أن هناك ثلاثة عناصر هي محرك التنمية، في المقام الأول فكرة تمييز ثقافة وخصائص كل بلد حيث لا توجد طريقة واحدة لوجود مؤسسات قوية، مهما كانت الظروف الاجتماعية والديموغرافية الإقليمية متشابهة. ثانياً فكرة وجود أنواع مختلفة من التعليم ومستويات غير منتظمة من معرفة القراءة والكتابة، أخيرًا حقيقة تحديد كيفية إدارة الاستثمار.[١١٤]

سابعاً: الخدمات والبنية التحتية

يتمتع اقتصاد الدول المتقدمة بميزة واضحة ألا وهي العوامل الثانية والثالثة المذكورة أعلاه والمتمثلة في الوضع الاقتصادي للبلد المضيف والمرونة القانونية للاستثمار والتي ينبغي أن تحفز الاقتصادات الأقل تقدمًا على اتباع سياسات اللحاق بالركب، فهناك مجالات ذات أولوية مرتبطة بعوامل أخرى مثل البنية التحتية للبلد المضيف أو بمصطلح أدقٍ البنية التحتية الاقتصادية، واندماجها في أنظمة التجارة الدولية، ووجود كفاءات وطنية معترف بها[١١٥]، فهي مجموعة العناصر الأساسية التي توفر الحد الأدنى من الشروط

---

١١٣ عدنان، لبني غانم و المسيبلي، حسين صلاح، (٢٠٠٣). " دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (في الجمهورية اليمنية)، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٩، العدد الثاني.

١١٤ الخشمان، هيثم،". (٢٠٠٦). إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح حالة الأردن (٢٠٠٤-١٩٧٠)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

١١٥ الزهراني، بندر بن سالم. (٢٠٠٤). "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠- ٢٠٠٠ "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

المادية اللازمة لأي مؤسسة عامة أو خاصة، ذات مصلحة خاصة أو مشتركة، والعناصر الرئيسية التي تتكون منها البنية التحتية للمكان هي: توليد الطاقة، ونظام النقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها من الخدمات التي تعتبر أساسية، مثل الصرف الصحي، ووجود المؤسسات التعليمية والصحية، من بين أمور أخرى.[١١٦]

في هذا السياق ترتبط البنية التحتية أيضًا بالمسائل اللوجستية التي تخدم تنمية البلاد، والتي يعتبر النقل والاتصالات ومصادر الطاقة العوامل الأساسية لها، بعد كل شيء إذا لم يكن لدى بلد ما مصدر طاقة يضمن عدم وجود "انقطاع للتيار الكهربائي"، إذا لم يكن لديه شبكة نقل مفصلية تسمح بالتدفق السريع والرخيص للإنتاج والتجارة، وأيضًا إذا لم يكن هناك اتصالات النظام المتكامل، والاستثمارات تتناقص ولا يمكن التفكير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه يترتب على ذلك انخفاض الإنتاج وبالتالي انخفاض الاستهلاك، وعلى اثرها انخفاض خلق الوظائف وضعف الاقتصاد.[١١٧]

وفي حقيقة الأمر تميل جودة البنية التحتية الأفضل إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الجودة الأفضل للبنية التحتية تسمح بتنظيم أكثر فعالية وكفاءة لأنشطة الشركات متعددة الجنسيات. [١١٨]

كما تشير معظم الدراسات التي تم تحليلها والتي تركز على هذا المحدد إلى أن اقتصادات الوجهة ذات الجودة العالية من حيث البنية التحتية تميل إلى إظهار مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي

---

١١٦ قويدري، كريمة (٢٠١١). " الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

١١٧ الهاشمي، مزاحم محمد يحيى. (١٩٨٨). " بناء نموذج قياسي للقطاع الزراعي في العراق"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

١١٨ Barkemeyer, Ralf & Miklian, Jason. (٢٠١٩). Responsible Business in Myanmar: Comparing Perceptions from Domestic and Foreign Firms. Academy of Management Proceedings. ٢٠١٩. ١٣٥٩٨. ١٠,٥٤٦٥/AMBPP.٢٠١٩,١٣٥٩٨abstract.

المباشر، والتي تُقاس عادةً بعدد خطوط الهاتف لكل ١٠٠٠ نسمة، وكثافة طرق النقل (الطرق والسكك الحديدية والبحر) وتوافر مصادر الطاقة.[١١٩]

في دراسة أجراها Fontagné and Py (٢٠١٠) حللت الأسباب التي دفعت الشركات الصينية إلى اختيار البلدان النامية بدلاً من البلدان المتقدمة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كوسائل مفضلة لاستثمار رؤوس أموالها. من بين العوامل التي تعزز رأس المال سياسة الحكومة الصينية التحفيزية لتشجيع تدويل شركاتها، وانخفاض تكلفة النقل البحري وزيادة تكلفة العمالة في الصين، من بين العوامل التي تجذب رأس المال الصيني إلى الدول النامية التكلفة المنخفضة للشركات المحلية وانخفاض تكلفة العمالة وتوافر الموارد الطبيعية، ومع ذلك فإن الشغل الشاغل لجميع المستثمرين، من بين أمور أخرى هو مسألة البنية التحتية الجيدة.[١٢٠]

ثامناً: الموقع الجغرافي

حاليًا يرتبط جذب الاستثمار ارتباطًا وثيقًا بالموقع الجغرافي للمناطق، ففي سيناريو العولمة حيث انخفضت تكاليف النقل والاتصالات بشكل كبير، يكون للموقع تأثير متزايد على القدرة التنافسية للشركات، واعتبارًا من عام ٢٠١٢ تمت ملاحظة إعادة تشكيل سلاسل القيمة في جميع أنحاء العالم، حيث تختار الشركات، كجزء من موقعها الاستراتيجي، توزيع أنشطتها في تلك المناطق التي توفر لها عناصر مميزة من نموذج الأعمال، وقد تسبب هذا الموقف في قيام الشركات عبر الوطنية أو تلك التي في طور التدويل بالبحث المستمر عن مواقع جديدة وتقييمها.[١٢١]

---

١١٩ Fontagné, L., & Py, L. (٢٠١٠). Determinants of Foreign direct investment by Chinese enterprises in the European union. CEPII-CIREM, July.

١٢٠ Fontagné, L., & Py, L. (٢٠١٠). Determinants of Foreign direct investment by Chinese enterprises in the European union. CEPII-CIREM, July.

١٢١ Schneider, F., & Frey, B. S. (١٩٨٥). Economic and political determinants of foreign direct investment. World development, ١٣(٢), ١٦١-١٧٥.

إن الجغرافيا الاقتصادية الجديدة يميز التأثيرات الخارجية الإيجابية الناتجة عن قوى الجذب تجاه المنطقة التي تحدث فيها، والتي يسميها قوى الجاذبية؛ والتأثيرات الخارجية السلبية التي تعمل كقوة تنافر للعوامل التي تريد الاستقرار في التكتل، والتي أطلق عليها اسم قوى الطرد المركزي. تولد قوى الجاذبية المركزية في سوق محلي كبير روابط خلفية وأمامية، ويخلق التركيز الكبير في الصناعة سوق عمل قويًا، لا سيما للمهارات المتخصصة، مما يسهل على الموظفين العثور على أصحاب عمل والعكس صحيح، وتمثل قوى الطرد المركزي من جانبها العوامل الثابتة التي تعمل ضد تركيز الإنتاج.[١٢٢]

بالإضافة إلى الجغرافيا الاقتصادية الجديدة، تتم أيضًا دراسة الجغرافيا الطبيعية لتقييم آثارها على التنمية الإقليمية، على الرغم من أن هذه التحقيقات لا تهدف حصريًا إلى تقييم أسباب الموقع الصناعي، إلا أنها تقدم مدخلات قيمة عندما يتعلق الأمر بفهم القناة التي تؤثر من خلالها الجغرافيا على الاقتصاد والتنمية الصناعية.[١٢٣]

حيث وجدت عدد من الدراسات أن المناطق الساحلية وتلك المرتبطة بالساحل من خلال قنوات المحيط الصالحة للملاحة تميل إلى تحقيق معدلات نمو أعلى من المناطق الداخلية، بالنظر إلى أن تكاليف النقل في المناطق الساحلية منخفضة.[١٢٤]

تاسعاً: الاستقرار السياسي للبلدان المضيفة للاستثمار

في دراسة العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على الاقتصادات المضيفة من خلال مراجعة الأدبيات، استنتج الباحث أن المستثمرون يسعون نحو الاستثمار في البلدان التي لديها بيئة

١٢٢ مسعداوي، يوسف. (٢٠٠٨). " تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية "، ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث.

١٢٣ مزوري، الطيب: ياسين، بن عبد الله (٢٠١٧)، المؤتمر العلمي الدولي الثاني: أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – السناسل، المؤتمر رقم ٢، عمان.

١٢٤ محمد، نورية عبد (٢٠١٢)، أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة ١٩٩٢-٢٠١٠، "أطروحة دكتوراه"، فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كميمنس.

سياسية مستقرة وآمنة، لأنها ستسمح لهم بإجراء استثمارات طويلة الأجل، وهذا ينتج عنه تكاليف ثابتة سيتم استردادها أيضًا على المدى الطويل، وبالتالي فهم يتجنبون الاستثمار في مناطق بها عدم استقرار سياسي مرتفع فقد يتعرضون لخطر مصادرة، على عكس ما يبحثوا عنه فهم يبحثون نحو إيجاد نظام قانوني شفاف يحترم الملكية الفكرية ، لأن ذلك سيسمح لهم بعدم التعرض لمنافسة غير عادلة.[١٢٥]

فإن مشاكل مثل الفساد وعدم الاستقرار السياسي تؤثر سلبًا على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تتلقاه الدولة، نظرًا للمخاطر التي قد يمثلها ذلك بالنسبة للدولة المستثمرة، من ناحية أخرى كان من الممكن ملاحظة أن بعض الاختلافات بين العوامل يمكن استنتاجها في وقت وضع رأس المال، ويرجع ذلك أساسًا إلى حقيقة أن الشركات ذات النهج العالمي تعتمد على كفاءة الشركات، وبالتالي فإن انخفاض تكلفة العمالة، والموارد الطبيعية غير المستغلة، وامتلاك الأسواق التي لديها بنية تحتية للإنتاج على نطاق واسع، هي بعض العوامل الرئيسية عند تحديد مكان الاستثمار.[١٢٦]

أنه من المهم للمستثمرين أن يتمتعوا ببيئة من الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي والعمالي، في محاولة للحصول على الأمن في استثماراتهم، وبالتالي يجب تعزيز التجارة الخارجية والقضاء على الفساد، وتأخذ الدراسة في الاعتبار المتغيرات النوعية، مثل الأيديولوجية السياسية لأن هذا يؤثر إيجابًا أو سلبًا في وقت إجراء الاستثمار.[١٢٧]

---

١٢٥ فريد عمر، (٢٠١٥)، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

١٢٦ لحول، ابراهيم، وبومدين، حسين، ٢٠١٨، دور السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة أبو بكر بلقايد، العدد ٠٦.

١٢٧ عماري، زهير، وبوزيدي، حافظ أمين، ٢٠١٨، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) الفترة (١٩٩٦٢٠١٤)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد الرابع والخمسون، العراق.

إن وجود سياسة معقولة من جانب البلد المضيف تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل الاستفادة من وجود الشركات الأجنبية يعادل إلى حد كبير سياسة قادرة على تعبئة الموارد المحلية من أجل الاستثمار المنتج، في معظم الحالات الموارد الوطنية هي التي توفر الأساس لتنمية ذاتية الاستدامة، ويعتبر مناخ الأعمال الموات أمرًا حيويًا، ليس فقط لتعبئة الموارد المحلية ولكن أيضًا لجذب الاستثمار الأجنبي واستخدامه بشكل فعال في نهاية المطاف.[١٢٨]

وتأسيساً على ما تقد يمكن إيجاز بعض من النقاط التي يتم تنفيذها في البلد المضيف، تؤثر على مناخ الاستثمار، لذلك يجب أن يكون الهدف العام للمشرعين هو السعي لتحقيق أكبر قدر ممكن من استقرار الاقتصاد الكلي ومعرفة ما يمكن توقعه من وجهة نظر مؤسسية، وبشكل أكثر تحديدًا (مع الأخذ في الاعتبار أن التقرير الرئيسي لا يركز على مناخ الاقتصاد الكلي والتحفيز المالي)، تحظى العوامل التالية بدعم واسع:[١٢٩]

- الاعتماد على سياسات اقتصادية كلية سليمة تهدف إلى تحقيق النمو المستدام في الاقتصاد والتوظيف واستقرار الأسعار والحسابات الخارجية المستدامة.[١٣٠]
- تعزيز الانضباط المالي على المدى المتوسط، وأنظمة ضريبية فعالة وعادلة اجتماعيا، وإدارة حكيمة للعجز العام.[١٣١]

---

١٢٨ Schneider, F., & Frey, B. S. (١٩٨٥). Economic and political determinants of foreign direct investment. World development, ١٣(٢), ١٦١-١٧٥.

١٢٩ Onwuka, Ifeanyi & Nwafor, Michael. (٢٠١٧). Corporate Capital of Domestic and Foreign Firms in Africa – An Empirical Review. IOSR Journal of Business and Management. ١٩. ٠١-١٠. ١٠,٩٧٩٠/٤٨٧X-١٩٠٢٠٢٠١١٠.

١٣٠ حسين، إيناس فهمي (٢٠١٨)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر، عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٥، العدد الثاني.

١٣١ حميود، عمار (٢٠٢٠)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية "النفطية وغير النفطية": دراسة قياسية للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٦، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، المجلد ٧، العدد ١، الجزائر.

- تعزيز النظام المالي الوطني لإتاحة الموارد المالية الوطنية القادرة على تكملة واستكمال الاستثمار الأجنبي، من المجالات ذات الأولوية تطوير أسواق رأس المال والأدوات المالية التي تعزز المدخرات وتسهل بشكل فعال الائتمان طويل الأجل، ويساعد ذلك في تخفيف القيود المفروضة على جذب الموارد والسماح بتنمية الشركات المحلية للاستفادة من الفرص التجارية الناشئة عن نشاط الشركات الأجنبية، وستستلزم هذه العملية الصياغة التدريجية للقواعد المالية المتفق عليها بين الأطراف المتعددة.[١٣٢]

- إن مبادئ الشفافية (سواء من حيث الإجراءات التنظيمية في البلد المضيف أو ممارسات قطاع الأعمال) وعدم التمييز فعالة في جذب الشركات الأجنبية والاستفادة من وجودها في الاقتصاد الوطني، الاستثمار الأجنبي المباشر غير قابل للاستمرار إذا كان لا يستطيع المستثمرون تفسير البيئة التي سينتقلون فيها، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يؤدي الافتقار إلى الشفافية إلى ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية، والتي غالبًا ما تلقي بظلالها على مناخ الأعمال في البلد المضيف، في مثل هذه الظروف يجب على السلطات اتخاذ الإجراءات التالية:[١٣٣]

- تعزيز سيادة القانون والحوكمة الرشيدة، بما في ذلك تدابير مكافحة الفساد ولصالح الأنظمة التنظيمية والسياسات (على سبيل المثال فيما يتعلق بالمنافسة والمعلومات المالية وحماية الملكية الفكرية) لتعزيز ديناميكية ووظيفية قطاع الأعمال، حيث ستعمل مثل هذه السياسات على تحسين مناخ الاستثمار

---

١٣٢ Linn Alexandersson & Gabriella Myrbäck (٢٠١٦), 'The relationship between foreign direct investment and socio-economic development in Latin America and the Caribbean Bachelor thesis in Economics, University of Gothenburg School of Business, Economics and Law, ٢٠١٦. OnLine: https://gupea.ub.gu.se/bitstream/٢٠٧٧/٥٢٣٩١/١/gupca_٢٠٧٧_٥٢٣٩١_١.pdf (visited ١١/٩/٢٠٢١)

١٣٣ Fry, M. (١٩٩٣), "Foreign direct investment in a macroeconomic framework: finance, efficiency, incentives, and distortions", Policy Research Working Paper, N° ١١٤١, Washington, D.C., Banco Mundial.

الأجنبي المباشر من خلال آثارها على الشفافية، من خلال زيادة ظهور اقتصاد الظل، من المحتمل أيضًا أن يكون لها تأثيرات ثانوية كبيرة على قدرة البلدان على جذب الاستثمار.[١٣٤]

- العمل على زيادة الانفتاح على التجارة الخارجية، حتى يتمكن قطاع الأعمال الوطني من المشاركة الكاملة في الاقتصاد العالمي، وسيصاحب هذا النهج جهود لزيادة كفاءة المذكور قطاع الأعمال، حيث سيسمح هذا النهج المشترك بانفتاح أكبر للشركات –الوطنية والدولية– على حد سواء بحيث يمكن أن تكون مصحوبة بتدابير وقائية ضد الآثار السلبية للتركيز المتزايد، بالإضافة إلى ذلك فإن الإزالة النهائية للحواجز التجارية، على الصعيدين العالمي والإقليمي، تجعل البلدان المشاركة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب التوسع المتزامن في السوق "ذات الصلة".[١٣٥]
- ترسيخ مبدأ عدم التمييز في التشريعات الوطنية ووضع إجراءات لتطبيقه على جميع مستويات الحكومة والإدارة العامة، نظرًا لأهمية التنافس على تخصيص الموارد والنمو الاقتصادي المستدام، فمن الأهمية بمكان أن يكون المتقدمون الأجانب قادرين على المنافسة دون تحيز حكومي، وألا يتم التمييز ضد الشركات المملوكة للأجانب.[١٣٦]

خلاصة القول يرى الباحث بأن الاستثمار في البلدان التي تتمتع ببيئة سياسية مستقرة وآمنة، أفضل من البلدان غير المستقرة سياسياً وأمنياً، ويرجع الخلف ذلك بأنها ستسمح لهم بإجراء استثمارات طويلة الأجل، وهذا ينتج عنه تكاليف ثابتة سيتم استردادها أيضًا على المدى الطويل، وقد بينت الدراسات أن

---

١٣٤ خلف، فاروق: دراجي، المكي (٢٠١٦)، الملتقى الدولي السادس عشر حول: "الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية" المنعقد يومي ٦٢/٦٦ فيفري ٢٠١٦ من طرف مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة ومخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع قسم الحقوق –كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خيضر – بسكرة

١٣٥ الصبيحي، فائز هليل سريح (٢٠١٦)، دور الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية –دراسة مقارنة للعراق مع الدول المجاورة للمدة (١٩٩٠–٢٠١٠)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار –كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٨، العدد ١٥، العراق.

١٣٦ الخشمان، هيثم،". (٢٠٠٦) إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح حالة الأردن (٢٠٠٤–١٩٧٠)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

دولة الإمارات الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي بشكلٍ عام وهو أهم الأسباب التي تشجع الاستثمار فيها، والتقدم بشكل جلي.

تاسعاً: التقدم التقني والتكنولوجي

على مدار تاريخ البشرية وتطورها تسبب التقدم التكنولوجي والعلمي في اضطرابات عميقة في الاقتصاد، في هذا الصدد هناك إجماع واسع في الأدبيات الأكاديمية فيما يتعلق بالدور الذي لا يرقى إليه الشك – في النمو الاقتصادي طويل الأجل وفي مجالات أخرى من التنمية البشرية – من خلال عمليات الابتكار الدائم للتقدم التقني والتكنولوجي.[١٣٧]

هناك الكثير من الجدل حول مفهوم العولمة ولكن هناك اتفاق معقول بين المؤلفين الذين يتعاملون مع الموضوع القائل بأن المصطلح يشمل التوسع الكبير في التجارة الدولية وتدفقات رأس المال، مدفوعًا بالتقدم التكنولوجي في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، التي حدثت بشكل أوضح منذ الثمانينيات وما بعدها، ويبدو أن هناك أيضًا توافق في الآراء حول فكرة أن عملية العولمة تفرض تحديات كبيرة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، مثل إعادة تحديد دور الدولة ، وظهور الشركات عبر الوطنية وظهور التكتلات الإقليمية، وبالنسبة لهذه البلدان، هناك خطر الاستبعاد غير الطوعي من السوق العالمية.[١٣٨]

ويمكن القول أيضًا أن هناك إجماعًا على فكرة أن العولمة تحد من مساحة السياسات الاقتصادية، بقدر ما تفقد الدولة سلطتها مع التقلب المتزايد لرأس المال وأهمية بعض الشركات عبر الوطنية، الأمر الذي ينتهي بالتأثير على القرارات. إلى جانب الهياكل الإنتاجية الوطنية. فضلاً عن فقدان

---

١٣٧ إسماعيل، محمد وقاسم، جمال. (٢٠١٧). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

١٣٨ عتلم، باهر محمد (٢٠١٨)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة ١٩٨٠ /٢٠١٤، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة كركوك – كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٨، العدد ١، العراق.

الدول لقوتها هو عملية تشكيل الكتل الإقليمية، التي في بعض الحالات تضطلع ببعض الأدوار المعطاة تقليدياً لحكومات الدول، ولكن في نفس الوقت الذي يعزز فيه التكامل موقع المنطقة على المسرح العالمي، فإنه يقلل أيضًا من استقلالية السياسات الاقتصادية الوطنية ويزيد من تأثير العوامل الخارجية، مما يؤدي إلى زيادة التقلبات في الأسواق بشكل عام.[١٣٩]

كما تم التحقق من أن العملية التي تم فيها الكشف عن زيادة كبيرة في إضفاء الطابع العابر للحدود على الاستثمارات المالية قد أطلق عليها اسم العولمة المالية، التي يسهلها تحرير أسواق الصرف الوطنية، وإلغاء الضوابط على تدفقات رأس المال ومن خلال استخدام متطور بشكل متزايد ، مما يقلل الوقت والمسافة بين البلدان، مما يوفر الترابط بين الأسواق المالية، وفيما يتعلق بالتبادل الدولي للسلع تم الترويج للجولات المتعددة الأطراف لتحرير التجارة العالمية بنجاح نسبي في نطاق الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) ، ومؤخراً في إطار منظمة التجارة العالمية. مما لا شك فيه أن كل من تحرير التجارة وإضفاء الطابع المالي العابر للحدود الوطنية قد أسهم في التطور غير المسبوق للتدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر.[١٤٠]

أدت هذه التحركات والتدفق المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تدويل أنظمة الإنتاج الوطنية وإعادة هيكلتها، في هذه المرحلة ازداد عدد الشركات العالمية التي بدأت في تحديد استراتيجياتها للاستثمار والجوانب اللوجستية والإنتاجية، بناءً على تحليل القدرة التنافسية لفروعها المنشأة في عدة دول. وقد

١٣٩ عماري، زهير، وبوزيدي، حافظ أمين، ٢٠١٨، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) الفترة (١٩٩٦٢٠١٤)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد الرابع والخمسون، العراق.

١٤٠ فريد عمر، (٢٠١٥)، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

أحدثت عملية تدويل الإنتاج هذه التي تكثفت بعد عام ١٩٨٠، تغييرات مهمة من وجهة نظر الجوانب التكنولوجية والتنظيمية والمالية، بالإضافة إلى زيادة المنافسة على نطاق عالمي. [١٤١]

من ناحية أخرى اكتسب قطاع الخدمات أيضًا بعدًا جديدًا نظرًا للوزن المتزايد في الناتج المحلي للدول، باختصار من بين الدلائل الرئيسية على عملية العولمة التحولات الناتجة عن جوانب الاقتصاد الكلي، مثل "التمويل"، وتحرير التجارة وعملية الاعتماد المتبادل بين البلدان. ومع ذلك فإن جوانب الاقتصاد الجزئي موجودة أيضًا، مقاسة بالتوسع غير العادي لأنشطة الشركات عبر الوطنية خارج حدودها الأصلية، من خلال الاستثمارات المباشرة في الهياكل الإنتاجية في البلدان الأخرى وأنشطة التجارة الدولية، بحثًا عن أسواق جديدة، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر. [١٤٢]

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وهكذا فإن آثار عولمة الاقتصاد واشتداد المنافسة قد حددت التحولات في الشركات التي، في كثير من الحالات، لا يمكن القيام بها بشكل فردي. أثبتت عمليات الاندماج والاستحواذ للشركات أنها ظاهرة دولية نمت كثيرًا في السنوات الأخيرة، في الغالب بين البلدان المتقدمة، وكانت المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر، تشير التقديرات إلى أن حوالي ٩٠٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع أنحاء العالم ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالتقدم التكنولوجي والعولمة. [١٤٣]

---

١٤١ محمد، نورية عبد (٢٠١٢)، أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة ١٩٩٢-٢٠١٠، "أطروحة دكتوراه"، فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كميمنس.

١٤٢ هوام، جمعة ولمزاودة، عمار، ٢٠١٤، أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية- دراسية قياسية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس، العدد الرابع والثلاثون.

١٤٣ ولدبوله، سمية (٢٠١٩)، أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠١٧، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة أحمد دراية، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية، أدرار، الجزائر.

وبالمثل فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها تأثير كبير وإيجابي على اقتصادات البلدان والاقتصاد العالمي بشكل عام. ومع ذلك فإنها تثير الحاجة إلى تكيف الدول والقطاعات الإنتاجية والاجتماعية مع واقع سريع التطور، وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.[١٤٤]

التكنولوجيا هي أحد مصادر فروق الدخل بين البلدان، إن مستوى تطور بلد ما في لحظة معينة هو نتيجة قدرته على خلق واستيعاب معرفة جديدة وتكييفها مع الاستخدامات الإنتاجية، ويتم إنشاء هذه السعة ببطء، نظرًا لأن عملية الاختراع غالبًا ما تكون عشوائية وبالتالي متقطعة، وتتطلب عملية الانتشار ابتكارات لتنضج وتعلم كيفية استخدامها، تأتي الاختلافات التكنولوجية الدولية من التركيز العالي في عدد قليل من البلدان للجهود المبذولة لإنتاج معرفة جديدة، ويتم تنفيذ ما يقرب من ٩٠ في المائة من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير في خمسة بلدان، ولا يبذل العديد من البلدان الفقيرة أي جهد لإنتاج تقنيات جديدة، ويشير هذا إلى أن التفاوتات في الدخل بين البلدان ستزداد إذا لم يتم نشر التكنولوجيا دوليًا.[١٤٥]

هناك العديد من الدراسات التي تظهر الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصادات المضيفة من خلال قنوات مختلفة، ومع ذلك هناك مواقف مختلفة بشأن السببية وحجم العوامل الخارجية على الاقتصادات المضيفة، إن تأثير التطور التكنولوجي على الاستثمار الأجنبي المباشر غير واضح؛ لأن السببية وراء هذه العلاقة غير واضحة، لدرجة أن الشركات عبر الوطنية تميل إلى التواجد

---

١٤٤ Schneider, F. y B. Frey (١٩٨٥), "Economic and political determinants of foreign direct investment", World Development, vol. ١٣, N° ٢, Amsterdam, Elsevier

١٤٥ ١٦. Onwuka, Ifeanyi & Nwafor, Michael. (٢٠١٧). Corporate Capital of Domestic and Foreign Firms in Africa – An Empirical Review. IOSR Journal of Business and Management. ١٩. ٠١-١٠. ١٠,٩٧٩٠/٤٨٧X-١٩٠٢٠٢٠١١٠

في البلدان الأكثر إنتاجية وازدهارًا، العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتداعيات التكنولوجية، مقترحًا ثلاث فرضيات[١٤٦]:

١. **الفرضية الأولى**: الاستثمار الأجنبي المباشر يولد النمو الاقتصادي، تشير هذه الفرضية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد رأس المال الحالي، ويزيد من توظيف وتدريب الموظفين المسؤولين عن الشركات متعددة الجنسيات، وتشير التأثيرات غير المباشرة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قادر على تعزيز النمو الاقتصادي في البلد المضيف من خلال الكفاءة ونقل التكنولوجيا بين الشركات، وتنتقل التداعيات التكنولوجية والقدرات الإدارية من خلال حقيقة أن الشركات متعددة الجنسيات موجودة في البلد.[١٤٧]

٢. **الفرضية الثانية**: النمو الاقتصادي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بادئ ذي بدء السؤال الذي يطرح نفسه حول سبب رغبة الشركة في إنشاء شركات تابعة وإنتاج في الخارج، بدلاً من تصدير منتجاتها أو منح التراخي، وتشير الإجابة إلى نظرية OLI الانتقائية، والتي من خلالها يسعى وجود الشركات متعددة الجنسيات إلى مزايا الملكية والموقع والتدويل، من العناصر المهمة الأخرى للشركات متعددة الجنسيات البحث عن أسواق جديدة، وعوامل الفروق السعرية إلى جانب ظروف البنية التحتية ورأس المال البشري، وترتبط المحددات المشار إليها أعلاه بالنمو الاقتصادي للبلد المستقبِل،

---

١٤٦ هوام، جمعة ولمزاودة، عمار، ٢٠١٤، أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية- دراسية قياسية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس، العدد الرابع والثلاثون.

١٤٧ ولدبوله، سمية (٢٠١٩)، أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠١٧، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة أحمد دراية، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية، أدرار، الجزائر.

حيث تؤكد الفرضية القائلة بأن النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي للبلد يجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر على الحاجة إلى حجم سوق متنامٍ، وتحسين ظروف البنية التحتية والبشرية. [١٤٨]

٣. **الفرضية الثالثة:** النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر بينهما علاقة ثنائية الاتجاه، تشير الفرضية الثالثة إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وبالتالي فهي علاقة تكميلية، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يولد النمو وكذلك أن النمو الاقتصادي يمكن أن يجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من أنه من الممكن تفسير الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال الفرضيتين السابقتين، فمن المحتمل أيضًا أن يتحرك المتغيرين معًا من خلال ملاحظاتهما، وفقًا للمنطق التالي: البلدان ذات النمو الاقتصادي السريع لديها أسواق متوسعة تولد فرصًا تجارية للشركات متعددة الجنسيات وبالتالي تجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي، وبالمثل يمكن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هذه أن تزيد من النمو الاقتصادي من خلال التأثيرات الإيجابية المباشرة والتداعيات التكنولوجية، ويرتبط كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ارتباطًا إيجابيًا ويمكن أن يؤدي إلى علاقة سببية ثنائية الاتجاه. [١٤٩]

---

١٤٨ يحيات، مليكة، ودحماني، فاطمة، ٢٠١٤، محور العلاقة القائمة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال ١٩٩٨-٢٠١٢، الجزائر تونس والمغرب، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للتطبيق والإحصاء، العدد واحد وعشرون.

١٤٩ مرابط، بلال، ٢٠١٩، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة الممتدة من ١٩٨٦ الى ٢٠١٨ – مجلة العلوم التجارية، المدرسة العليا للتجارة، المجلد ١٨، العدد ٠١.

بشكل عام تجذب القارة الأفريقية القليل من الاستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من أن بعض البلدان مثل جنوب إفريقيا والجزائر والمغرب وتونس ومصر هي استثناءات، وبالنسبة للبلدان الأفريقية الأخرى يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أساسي في الصناعة الاستخراجية.[١٥٠]

يتركز حوالي ٦٣٪ من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي في البلدان المتقدمة، وتشترك البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في النسبة المتبقية البالغة ٣٧ في المائة، و هناك عشرة دول (بالترتيب التنازلي: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهونغ كونغ وفرنسا والصين وبلجيكا وألمانيا وسنغافورة وسويسرا والبرازيل) تستضيف ٥٥٪ من محفظة الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في نهاية عام ٢٠١٣ وحوالي ٤٠ تلقت الولايات ٩٠٪ من إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، وتجمع الولايات المتحدة وحدها ما يزيد قليلاً عن نصف الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تتلقاه جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ويأتي الاختراق الحقيقي الوحيد في السنوات الأخيرة من صعود هونج كونج والصين، حيث ارتفعت إلى المركزين الثالث والخامس بين البلدان المضيفة، على التوالي بنسبة ٥,٧٪ و ٣,٨٪ من سكان العالم على التوالي.[١٥١،١٥٢]

كما أكد **نورية عيد محمد (٢٠١٢)** بأن تدفقات رأس المال الدولية انفجرت منذ الثمانينيات بفضل التحرير، ويتمثل تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر هذا في إزالة عدد معين من القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي مثل (تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة : مثل قاعدة

---

١٥٠ عتلم، باهر محمد (٢٠١٨)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة ١٩٨٠ /٢٠١٤، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة كركوك – كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٨، العدد ١، العراق.

١٥١ عماري، زهير، وبوزيدي، حافظ أمين، ٢٠١٨، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) الفترة (١٩٩٦٢٠١٤)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد الرابع والخمسون، العراق.

١٥٢ فريد عمر، (٢٠١٥)، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

ميزان التجارة الخارجية، قاعدة المحتوى المحلي)، وهكذا يتم تأكيد تحديد وظائف الدولة : إنه تطور الدولة المعولمة التي تسعى ليس فقط للمشاركة في تدويل الشركات الوطنية، ولكن أيضًا تسعى إلى جذب المستثمرين الأجانب من خلال زيادة الاهتمام بالمنطقة، (جودة البنية التحتية، وجود المناطق الصناعية، وجودة القوى العاملة، والقدرة التنافسية من حيث التكلفة، وما إلى ذلك)، وتعمل الجوانب الأخرى لإلغاء القيود، مثل عمليات الخصخصة مع انسحاب الدولة من المجال الإنتاجي، على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي والخارجي فيما يتعلق بعمليات الاندماج والاستحواذ.[١٥٣]

كما انفجرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد عام ١٩٨٥ مع انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر الأوروبي (خاصة الألماني) والياباني بسبب الارتفاع العملة الخاصة بهم مقابل الدولار، وهو أمر مواتٍ لتدويل اللغتين الألمانية واليابانية للشركات، ويتعارض هذا مع الوضع في الستينيات الذي تميز بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة بسبب الفجوة التكنولوجية الملائمة (ذروة فوردية وارتفاع تكاليف البحث والتطوير).[١٥٤]

هذا الانفجار ناتج عن الطفرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات بسبب القطاع الثالث وتراجع التصنيع في البلدان المتقدمة (وهو أيضًا نتيجة جزء من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج)، وتحرير هذا القطاع (في أعقاب المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية وتحرير الخدمات المالية).[١٥٥]

---

١٥٣ محمد، نورية عيد (٢٠١٢)، أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة ١٩٩٢-٢٠١٠، "أطروحة دكتوراه"، فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كميمنس.

١٥٤ يحيات، مليكة، ودحماني، فاطمة، ٢٠١٤، محور العلاقة القائمة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال ١٩٩٨-٢٠١٢، الجزائر تونس والمغرب، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للتطبيق والإحصاء، العدد واحد وعشرون.

١٥٥ ١٤. Nigh, D. (**١٩٨٦**), "Political events and foreign direct investment decision: an empirical examination", Managerial and Decision Economics, vol. **٧**, N° **٢**, Wiley.

وفي واقع الأمر تزدهر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع وجهات جديدة: بلدان جديدة (وخاصة الشرق الأقصى) تستنزف المزيد والمزيد من رأس المال كجزء من إعادة توزيع عالمية للأنشطة الإنتاجية. كما أصبحت دول الشرق أيضًا دولة جذابة جديدة مرحب بها مع انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وهو وعد باستقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار السياسي، والإصلاحات المؤسسية، والتغييرات في السياسة الاقتصادية[١٥٦]

خلاصة القول تعد التكنولوجيا هي أحد مصادر فروق الدخل بين البلدان، فلا مجال للشك أن معيار ومقياس تقدم الدول وتطورها هي قدرتها على خلق واستيعاب معرفة جديدة وتكييفها مع الاستخدامات الإنتاجية الحديثة، وعليه كل ما زاد تقدم الدولة تكنولوجياً زاد عدد المستثمرين فيها.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

١٥٦ Spinova Hanna & Ougate Kiyyaa (٢٠١٧). The effect of FDI on socio-economic development in developing European countries" Sodertom university, Stockholm sh.se. Online:https://pdfs.semanticscholar.org/٨٥٥b/fe٧٤٤١٢b٤d٥٢c٢٢٠c٤٥a٦cdc٨be٥٩٣١٦d١٢f.pdf (visited ١١/١٠/٢٠٢١)

المطلب الثاني

عوامل جذب الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة

وفقًا للمعلومات الواردة في التقرير الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة – ٢٠١٩ (MB-٩,٦٩ PDF)، تقدمت الإمارات ثلاث مراتب في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧، لتحتل المرتبة ٢٧ عالميًا من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في ٢٠١٨ نحو ١٠٣٨٥ مليار دولار، انخفاضًا من ١٠٣٥٤ مليار دولار في ٢٠١٧، بمعدل نمو ٠,٣٪ ومتوسط زيادة بنحو ١,٦٪ خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.[١٥٧]

كما تحتل الإمارات المرتبة الأولى عربياً، حيث استحوذت على نحو ٣٣,٣٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول العربية عام ٢٠١٨، بنحو ٣١,٢٪، كما تحتل المرتبة الثانية على مستوى الغرب، استحوذت آسيا على ٣٥٥٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة وحوالي ٢٢٠٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[١٥٨]

تحافظ دولة الإمارات العربية المتحدة على اقتصاد السوق الحر وهي أيضًا واحدة من أكثر الدول استقرارًا سياسيًا وأمانًا في المنطقة، وهذا يمنح البلاد ميزة تنافسية قوية للغاية ويجعلها المركز التجاري الرئيسي وثاني أكبر اقتصاد في المنطقة، بلغ إنتاجها المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤ ما قيمته ٤١٩،٠٠٠ مليون دولار أمريكي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٤٣،٠٥٠ دولارًا أمريكيًا، مما يجعلها

---

١٥٧ Vitali, S., Glattfelder, J. B., & Battiston, S. (٢٠١١). The network of global corporate control. PloS one, ٦(١٠), e٢٥٩٩٥.

١٥٨ هوام، جمعة ولمزاودة، عمار، ٢٠١٤، أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية– دراسية قياسية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس، العدد الرابع والثلاثون.

واحدة من ٧ دول ذات أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم وأكبر قوة شرائية، وبالتالي هو من العوامل القوية الخاصة لجذب الاستثمار الأجنبي.[١٥٩]

لقد وضع المستثمرون العالميون ثقتهم في النظام البيئي للأعمال في دبي، مما يجعلها واحدة من أكثر مواقع الاستثمار الأجنبي المباشر جاذبية في العالم، وتُظهر مبادرات مثل الملكية الأجنبية الكاملة وإدارة التأشيرات المتطورة ومواءمة أسبوع العمل مع الأسواق العالمية مدى استجابة دبي والإمارات لاحتياجات العمل.[١٦٠]

جذبت دبي ١٥,٩ مليار درهم (٤,٣ مليار دولار) من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٣٧٨ مشروعًا في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢١ مع استمرار تعافي اقتصاد الإمارة من وباء فيروس كورونا.[١٦١]

وهناك العديد من العوامل التي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الإمارات، حيث تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة موقعًا استراتيجيًا فريدًا وفريدًا بين الشرق والغرب، مما يمنح رجال الأعمال والمستثمرين سهولة الوصول إلى أكبر وأهم الأسواق العالمية بالإضافة إلى العديد من مراكز الأعمال الكبرى في أوروبا وآسيا وأفريقيا والمحيط الهادئ وأمريكا الشمالية، كما تشتهر دولة الإمارات العربية

---

١٥٩ ولدبوله، سمية (٢٠١٩)، أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠١٧، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة أحمد دراية، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية، أدرار، الجزائر.

١٦٠ الطعان، حاتم فارس. (٢٠٠٧). " الاستثمار اهدافه ودوافعه "، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع عشر.

١٦١ الفارسي، عيسى محمد و الشحومي، سليمان سالم (٢٠٠٦). " البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي"، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى – تحت شعار نحو مناخ استثماري أفضل، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

المتحدة بامتلاكها أكبر بنية تحتية وأكثرها تطورًا في العالم حيث جمعت الدولة رأس مال ضخم لتقوية وتنشيط بنيتها التحتية.[١٦٢]

أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من مرة إطارًا تشريعيًا وتنظيميًا لدعم النشاط الاقتصادي، وتسهيل ممارسة الأعمال التجارية في الدولة، وخفض التكاليف، وتطوير البنية التحتية والخدمات الرقمية لأنشطة الأعمال، وتقديم الحوافز والتسهيلات.[١٦٣]

اعتمادًا على نشاط المستثمر والأموال المتاحة، هناك العديد من التسهيلات المختلفة للاختيار من بينها في دولة الإمارات العربية المتحدة لإنشاء وتأسيس الأعمال التجارية وكذلك إنشاء شركة استثمارية في مناطق حرة، ويحصل المستثمر على التنوع لإقامة المراكز التجارية ومراكز التسوق والأبراج التجارية المتنوعة والمناطق الصناعية المختلفة وأكثر من ٣٥ منطقة حرة ذات أنشطة مختلفة.[١٦٤]

من أهم مميزات دولة الإمارات العربية المتحدة استقرارها السياسي، مما يجعلها أول دولة في العالم تستثمر وتجذب رؤوس الأموال لما تتمتع به من استقرار وأمن وأمان، أو إنشاء شركة في منطقة حرة، وكذلك الاستقرار الاجتماعي هو أهم ما يميز الإمارات، وهو ما يعني أنها دولة آمنة، ونسبة الجريمة فيها غير مذكورة إطلاقاً، ونسبتها قليلة جداً مقارنة بالدول الأخرى، وتلتزم حكومة الإمارات العربية المتحدة بتوفير سبل الاستقرار والاستثمار في الإمارات العربية المتحدة.[١٦٥]

---

١٦٢ الكواز، سعد محمود والعبادي، عمر غازي. (٢٠٠٧). " مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية"، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع (ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة)، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن.

١٦٣ عدنان، لبني غانم والمسيبلي، حسين صلاح، (٢٠٠٣). " دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (في الجمهورية اليمنية)، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٩، العدد الثاني.

١٦٤ الخشمان، هيثم،". (٢٠٠٦) إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح حالة الأردن (٢٠٠٤-١٩٧٠)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

١٦٥ الزهراني، بندر بن سالم. (٢٠٠٤). "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠- ٢٠٠٠ "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

في عام ٢٠١٩ حصلت الإمارات على لقب أفضل دولة في مجال تسهيل الأعمال التجارية والمرتبة الأولى على مستوى العالم، مما جعلها أول دولة تستقبل الاستثمار، وتعتبر من أكبر الدول التي تنشئ شركات استثمارية فيها، كما تهتم دولة الإمارات بحماية حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية لكل مستثمر أو شركة استثمارية، سواء كانت الشركة شركة استثمار في جبل علي أو شركة استثمار منطقة حرة، كما قامت بسن وإصدار قوانين لمنع القرصنة.[١٦٦]

وفي واقع الأمر تجد الشركات الدولية أن العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة لا يتعلق فقط بجني الأرباح، بل وسيلة للتقدم بسرعة في وظائف رواد الأعمال والموظفين، مما يمهد الطريق لفرص جديدة ومسؤوليات أكبر، وترجع هذه النجاحات في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى البنية التحتية واللوجستيات والقوانين واللوائح والمناطق الصناعية المتعددة والموقع الاستراتيجي للدولة الذي يربط بين الشمال والجنوب والشرق والغرب من العالم، مما يجعلها وجهة مفضلة وجذابة للمستثمرين.[١٦٧]

تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من تحديد الحاجة إلى الاعتماد بشكل أقل على قطاع النفط، ولهذا السبب تقوم بتنفيذ مشاريع كبيرة تشمل مراكز تسوق عالمية المستوى، وفنادق، ومحطات طاقة نووية، ومشاريع طاقة بديلة، من بين أمور أخرى.[١٦٨]

على الرغم من أن أبو ظبي تتميز بشكل أساسي باستخراج وتصدير الهيدروكربونات، إلا أن دبي بدأت تبرز لنموها الكبير في القطاعات غير النفطية، مثل: قطاع البناء والبنية التحتية، والقطاع المالي،

---

١٦٦ العيد، بيوض محمد. (٢٠١١). " تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية – دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبة.

١٦٧ قويدري، كريمة (٢٠١١). " الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

١٦٨ فريد عمر، (٢٠١٥)، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

وخاصة السياحة، ومن هنا يكون التطور على الصعيد الاقتصادي مميز مما يطمئن المستثمرين على الاستثمار الأجنبي داخل الإمارات.[١٦٩]

تقود رؤية أبوظبي الاقتصادية ٢٠٣٠ وخطة دبي الاستراتيجية ٢٠١٥ الطريق نحو التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة. تسعى الاستراتيجية إلى جذب رأس المال الأجنبي إلى القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى الموجهة للتصدير، مثل الصناعة الثقيلة، والنقل، والبتروكيماويات، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والطاقة المتجددة، والطيران، وخدمات النفط والغاز، وقد تحقق الكثير بالفعل في هذه المجالات، ففي عام ٢٠١٤ احتلت الإمارات المرتبة الأولى بين الدول العربية التي استقطبت أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر، بإجمالي ١٠,١ مليار دولار.[١٧٠]

لعبت التجارة دورًا رئيسيًا في الحياة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعدة قرون، كما هو متوقع نظرًا لموقع الدولة الجغرافي والاستراتيجي، ومع ذلك فإن الاستثمار المستقبلي المركّز في المطارات والموانئ والخدمات، فضلاً عن بيئة الأعمال المواتية، قد جعل من الممكن للولايات المتحدة أن تصبح مركزًا رئيسيًا للتجارة، وربط الأسواق الإقليمية بالعالم الخارجي. بلغ إجمالي التجارة الخارجية في عام ٢٠١٤ م ٢٩٢,٢ مليار دولار أمريكي.[١٧١]

ونجد أن وفقًا لتقرير البنك الدولي ٢٠٢٠، تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة ١٦ عالميًا في سهولة ممارسة الأعمال التجارية، ويظهر التقرير ريادة الدولة في المراكز العشرة الأولى على خمسة من

---

١٦٩ عماري، زهير، وبوزيدي، حافظ أمين، ٢٠١٨، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) الفترة (١٩٩٦٢٠١٤)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد الرابع والخمسون، العراق.

١٧٠ عبد السلام، رضا (٢٠١١)، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الازمة الاقتصادية العالمية، الطبعة ١، المنصورة: المكتبة العصرية، ص ٢٧٣-٢٧٤.

١٧١ لزهر، ساحلي: فاتح، صيد (٢٠١٧)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إطلاق إمكانات الاقتصاد في دول المغرب العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – السناسل، عمان.

عشرة محاور في التقرير: مثل محور "توصيل الطاقة" تترتب الإمارات أولاً بالعالم، ومحور "تجهيز تراخيص البناء" مرتبة الثالث على مستوى العالم، والتاسعة عالميًا على محور "تنفيذ العقد"، والعاشر عالميًا في محور "تسجيل الملكية".[١٧٢]

توفر دولة الإمارات العربية المتحدة مرونة كبيرة لممارسة الأعمال التجارية في أي مكان في الدولة، وتشمل المباني التجارية المناطق الحرة والمناطق الصناعية والمؤسسات التجارية وما إلى ذلك، يوجد في البلاد أكثر من ٤٥ منطقة حرة تسمح بالاستثمار الأجنبي بنسبة ١٠٠ ٪ في البلاد، كما يسمح قطاع التنمية الاقتصادية المحلية للمستثمرين بامتلاك (١٠٠٪) استثماراتهم بالكامل في ١٢٢ نشاطًا و ١٣ قطاعاً اقتصادياً، وتوفر الدولة مركز أعمال صناعي وتجاري حديث تستضيف الدولة مؤتمرات رفيعة المستوى ومعارض دولية وأحداث تجارية واستثمارية كبرى.[١٧٣]

ومن ضمن العوامل التي تجذب الاستثمارات إلى دولة الإمارات المتحدة هي العمالة الماهرة، وتعتبر الكوادر والقوات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة من بين الأكثر إنتاجية ومهارة في العالم، ويسهم التعددية الثقافية لسكان الدولة في قوة عاملة أكثر إنتاجية وابتكارًا.[١٧٤]

تتمتع الدولة أيضًا بالخصائص التالية: اللغة الرئيسية للبلاد هي العربية والإنجليزية واللغات الرئيسية الأخرى منتشرة على نطاق واسع، أطلقت الإمارات نظام تأشيرات جديد لجذب الكوادر

---

١٧٢ العيد، بيوض محمد. (٢٠١١). " تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية – دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبة.

١٧٣ عتلم، باهر محمد (٢٠١٨)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة ١٩٨٠/٢٠١٤، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة كركوك – كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٨، العدد ١، العراق.

١٧٤ عماري، زهير، وبوزيدي، حافظ أمين، ٢٠١٨، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) الفترة (١٩٩٦٢٠١٤)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد الرابع والخمسون، العراق.

والكفاءات المؤهلة في مجالات الصحة والبحث العلمي والتكنولوجيا والثقافة، وتسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن تكون الحاضنة الأولى لقدرات المواهب والقوى العاملة الماهرة ورأس المال البشري في القطاعات الرئيسية والاقتصادية[١٧٥]، كما تتسم أيضاً باستقرار سعر الصرف، وتحويل الأموال، فضلاً عن عدم التدخل الحكومي بتقييد الاستثمار، إلى جانب حرية انتقال رؤوس الأموال، وسهولة تأسيس الشركات، وكفاءة العنصر البشري.

خلال ٢٠٢١ أعلنت الإمارات عن خطة لجذب استثمارات أجنبية بقيمة ٥٥٠ مليار درهم (١٥٠ مليار دولار) على مدى السنوات التسع المقبلة حتى عام ٢٠٣٠.كما تهدف إلى جعل البلاد وجهة استثمارية جذابة على مستوى العالم، وأطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخرًا بوابة الاستثمار الموحدة، التي تضم ١٤ كيانًا اقتصاديًا، بالإضافة إلى برنامج ١٠ X١٠ يهدف إلى تنمية الصادرات في ١٠ أسواق عالمية خلال الفترة المقبلة.[١٧٦]

وتعد الإمارات أرض خصبة لجذب الاستثمار الأجنبي وخاصة بعد قانون الاستثمار الأجنبي الجديد ٢٠٢١-٢٠٢٢، على الرغم من تأخره لفترة طويلة لما تعرض له من دراسة وتنقيح، فقد حان أن تخرج هذه الثمرة غايةً لتوسيع نطاق صدوره لتقديم مساهمة كبيرة في تعزيز الاستثمار الأجنبي؛ تمهيداً لتحضير البلاد لمرحلة جديدة من الازدهار الاقتصادي والنمو.[١٧٧]

---

١٧٥ أبوراس، يسرا حسن عثمان صالح (٢٠١٨)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان خلال الفترة من ٢٠٠٥ م. – ٢٠١٤ م، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين –كلية الدراسات العليا، المجلد ١٢، العدد ٤٧.

١٧٦ آل زيارة، كمال عبد حامد (٢٠٠٩)، الاستثمار الأجنبي المباشر المنافع والمساوئ، مجلة أهل البيت، ٧(٢)، كربلاء: جامعة اهل البيت.

١٧٧ حسين، إيناس فهمي (٢٠١٨)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر، عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٥، العدد الثاني.

وفي الحقيقية قررت الدولة ضخ أكثر من ٢٠ مليار دولار في الفترة المقبلة، وهو ما يفوق بكثير الأموال المقدمة في الفترة السابقة، والتي وصلت في السابق إلى ١١ مليار دولار كحد أقصى؛ بهدف دعم الاستثمار الأجنبي، مما جعل الإمارات الآن واحدة من الدول التي يأتيها المستثمرون من كل مكان.[١٧٨]

على الرغم من مكانتها العالية بين الدول المتقدمة في الاقتصاد العالمي، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة تسعى إلى مزيد من التطور لأنها بيئة خصبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي مصنفة حاليًا بين الدول العشر الأكثر جذبًا للاستثمار في العالم، وبموجب القانون الجديد تسهل الدولة تأسيس الشركات في الخليج من خلال قانون مجموعة الخليج المتحدة.[١٧٩]

ومن الجدير بذكره قُننت الملكية الأجنبية للشركات الإماراتية، مما يسهل على المستثمرين المرور بمراحل مختلفة من الاستثمار في دبي بسلاسة دون التعقيدات التي واجهوها في الماضي، وهذا يساعد في جذب المستثمرين الأجانب من مختلف البلدان حول العالم ويساعد أيضًا بفضل الموقع الجغرافي الفريد لدولة الإمارات العربية المتحدة، مما يجعل الإمارات الوجهة الأولى للاستثمار في الشرق الأوسط والعالم العربي.[١٨٠]

وبالتالي يمكننا القول إن دولة الإمارات العربية المتحدة تحافظ على اقتصاد السوق الحر وهي أيضًا واحدة من أكثر الدول استقرارًا سياسيًا وأمانًا في المنطقة، وهذا يمنح البلاد ميزة تنافسية قوية للغاية

---

١٧٨ حسين، رحيم (٢٠١٣)، ومحمد عبادي، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر دراسة قياسية لمفترة ١٩٨٩– ٢٠٠٩، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد ٤١، العدد ٢، الجزائر.

١٧٩ العيد، بيوض محمد. (٢٠١١). " تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية – دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبة.

١٨٠ حميود، عمار (٢٠٢٠)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية "النفطية وغير النفطية": دراسة قياسية للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٦، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، المجلد ٧، العدد ١، الجزائر.

ويجعلها المركز التجاري الرئيسي وثاني أكبر اقتصاد في العالم العربي، وعملة الإمارات هي الدرهم، مع تعادل ثابت مع الدولار، آمنة وقابلة للتحويل بحرية.[١٨١]

ولا توجد قيود على تحويل الأرباح أو إعادة رأس المال، ورسوم الاستيراد منخفضة (حوالي ٥٪ لجميع السلع تقريبًا)، كما أن تكاليف العمالة تنافسية، ولا توجد ضرائب على الشركات أو الأفراد وهناك العديد من اتفاقيات ومعاهدات الاستثمار الثنائية سارية المفعول، كل هذه العوامل جنبًا إلى جنب مع الموقع الاستراتيجي الذي يسهل الوصول إليه للأسواق الإقليمية الرئيسية، والبنية التحتية الممتازة والموثوقة وبيئة العمل الممتعة والمستقرة والآمنة هي العناصر الأساسية لمناخ أعمال جذاب وتنافسي.[١٨٢]

إن الغرض من هذه الاستراتيجيات لجذب الاستثمار الأجنبي هو تحديد الأولويات وتركيز الجهود، وتعزيز القدرة على تحديد وإبراز فرص الاستثمار التنافسية دوليًا، وعلى هذا الأساس جذب الاستثمارات الأجنبية الأكثر توجهاً نحو المستقبل وخلق القيمة في الإمارات والاحتفاظ بها وتطويرها، بالإضافة إلى ذلك فإن الغرض من الاستراتيجية هو ضمان تقسيم فعال للعمل بين الجهات الدنماركية التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي، من خلال ذلك تعزز تطوير فرص الاستثمار الإماراتية ونضمن المشورة المهنية ومستوى عالٍ من الخدمة ومعالجة القضايا بسرعة.

خلاصة القول تعد دولة الإمارات العربية المتحدة أرض خصبة لجذب الاستثمار الأجنبي وخاصة بعد إصدارها لقانون الاستثمار الأجنبي الجديد ٢٠٢١– ٢٠٢٢، لما تتمتع به من عدة ميزات تتمثل في: استقرار سعر الصرف في دولة الإمارات العربية المتحدة مقارنةً بالدول الأخرى، حيث أن عملة

---

١٨١ خلف، فاروق: دراجي، المكي (٢٠١٦)، الملتقى الدولي السادس عشر حول: "الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية" المنعقد يومي ٦٢/٦٦ فيفري ٢٠١٦ من طرف مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة ومخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع قسم الحقوق –كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خيضر – بسكرة

١٨٢ هوام، جمعة ولمزاودة، عمار، ٢٠١٤، أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية– دراسية قياسية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس، العدد الرابع والثلاثون.

الإمارات هي الدرهم، في تعادل ثابت مع الدولار، كما تتميز بأنها آمنة وقابلة للتحويل بحرية، إلى جانب استقرارها سياسياً وأمنياً، ما يمنح البلاد ميزة تنافسية قوية للغاية جعلها المركز التجاري الرئيسي وثاني أكبر اقتصاد في العالم العربي، وسهولة تحويل الأموال، وعدم التدخل الحكومي بتقييد الاستثمار، فضلاً عن حرية انتقال رؤوس الأموال، كما تشتهر دولة الإمارات العربية المتحدة بامتلاكها أكبر بنية تحتية وأكثرها تطورًا في العالم حيث جمعت الدولة رأس مال ضخم لتقوية وتنشيط بنيتها التحتية، وكذلك سهولة تأسيس الشركات، إلى جانب الموقع الجغرافي المتميز بين الشرق والغرب، ما يمنح رجال الأعمال والمستثمرين سهولة الوصول إلى أكبر وأهم الأسواق العالمية بالإضافة إلى العديد من مراكز الأعمال الكبرى في أوروبا وآسيا وأفريقيا والمحيط الهادئ وأمريكا الشمالية، ، بالإضافة إلى سهولة إجراءات الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير، علاوةً عن كثرة وتطور المنافذ الجوية والبرية والموانئ البحرية، وكفاءة العنصر البشري، فلا مجال للشك أن التعليم العالي من المحددات الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي، حيث يدلل على العمالة الماهرة، والإنتاجية العالية، كما يرى الباحث أن هناك علاقة طردية بين مستويات التعليم وبين كفاءة العنصر البشري، وبين جذب المستثمرين الأجانب، فكلما زادت المستويات التعليمية انخفضت معدلات الجريمة، وارتفعت معدلات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما عملت عليه دولة الإمارات العربية المتحدة بإلزامية التعليم والتشجيع عليه لكفاءة العنصر البشري.

كما تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة بالشفافية والحوكمة الجيدة مع وجود تشريعات لتأطيرها والمؤشرات الدولية التي تشهد للدولة بهذا الخصوص، إلى جانب تطورها تكنولوجياً سيما في انجاز المعاملات إلكترونياً وبدقة وسرعة عالية، حيث يعتبر قدرة الدولة على خلق واستيعاب معرفة جديدة وتكييفها مع الاستخدامات الإنتاجية الحديثة مقياس لتطور الدولة وتقدمها، وعليه كلما زاد تقدم الدولة تكنولوجياً زاد عدد المستثمرين فيها، لم تكتفِ الإمارات بذلك بل عززت جاذبيتها في جزب المستثمرين

من خلال انضمامها للاتفاقيات الثنائية والمتعددة والتي قامت إما بعقدها أو المصادقة عليها والتي تهدف إلى تقديم ضمانات استثمارية للمستثمرين الأجانب، فضلاً عن انضمامها لمنظمة التجارة العالمية ومركز واشنطن لتسوية المنازعات الاستثمارية كذلك انضمامها لاتفاقية نيويورك لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، وبالإضافة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وعلى إثرها قننت الملكية الأجنبية للشركات الإماراتية، ما سهل بدورها مرور المستثمرين بمراحل مختلفة من الاستثمار في دبي بسلاسة دون التعقيدات التي واجهوها في الماضي.

ومن هذا المنطلق يرى الباحث أن هناك ضعف بالتنسيق بين الوكالات والسلطة الإقليمية في الترويج للاستثمار في كافة الناطق في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعليه يوصي الباحث أن يكون هناك تنسيق بين الوكالات والسلطات الإقليمية؛ بهدف تعزيز المنطقة لجذب استثمارات عالية الجودة، وهذا لن يسمح فقط بالترويج المناسب للمنطقة ولكن يضمن أيضًا اتباع نهج استراتيجي ومنظم للمنطقة تجاه نموها وتنميتها الاقتصادية.

كما يرى الباحث أن هناك ثلة من المستثمرين الذين يبحثون عن مشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص، وعليه يوصي الباحث بتطوير مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المناطق والتي تعزز بدورها جاذبية الاستثمار الأجنبي في الدولة، إلى جانب تطوير البنية التحتية، وأعمال الاتصال.

كما يوصي الباحث بقيام الدولة بعدة إجراءات تحفز المستثمرين للاستثمار في الدولة والمتمثلة في: الإعفاء من الضرائب والرسوم على المعدات المستوردة، والإعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة عند استيراد البضائع المساهمة في الاستثمار الأجنبي، وتحديد أساسيات النشاط الاقتصادي للمناطق الاقتصادية الحرة وتقديم المنفعة في المناطق الإنتاجية التصديرية.